العدد السنوي 2

## حظ الاقتصاد المصرى فى 2025..

# «مال فى الطريق إليك»

## «السياسة النقدية» ترفع شعار «المرونة» فى العام الجديد

## توقعات «برج الدولار» للسنة الجديدة


أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

# البورصجية

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٤٧
الأحد
٥ يناير ٢٠٢٥
٥ رجب ١٤٤٦
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com



itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«أشرف القاضى» فى حوار مع «البورصجية»:

## 5 أولويات لـ«المصرف المتحد» خلال 2025

## 3 قطاعات مُبشّرة بتمويلات البنوك العام الحالى

## «رهان الأجانب» يتحول من الأذون إلى السندات

## هدايا البنوك فى 2025

## «رأس الحكمة» العقل المدبر لتسجيل 4 أضعاف الاستثمار المباشر

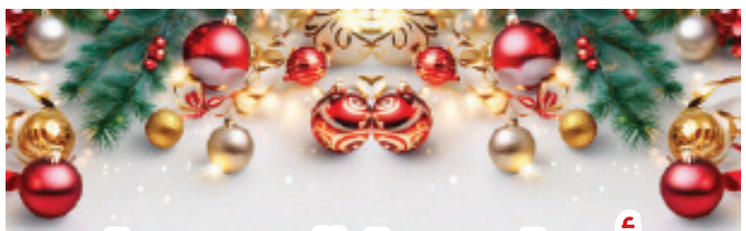

أسرة جريدة البورصجية
تهنئ الشعب المصري
بمناسبة العام الميلادي الجديد

2025

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة
رئيس التحرير
نيفين ياسين
رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل
ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال
اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن
هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر
المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز
صدر العدد الأول بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

### مع قرب قرار المركزى خفض الفائدة..

# «رهان الأجانب» يتحول من الأذون إلى السندات

## توقيت مناسب للاستثمار فى الأدوات الأطول أجلًا ومؤشر لجاذبية الاقتصاد المصرى

محمد عبد العال

أحمد الشيخ

**كتبت- منال عمر:**

بدأ المستثمرون الأجانب والعرب فى تحويل دفة الاستثمار من أذون الخزانة بالعملة المحلية المصرية قصيرة الأجل إلى الاستثمار فى سندات الخزانة بالعملة المحلية المصرية الأطول أجلا، وسط توقعات بقرب خفض البنك المركزى اتباع سياسة نقدية مرنة بخفض سعر الفائدة بداية العام المقبل، وفق ما قاله ٦ مصرفيين.

وأظهرت بيانات البورصة المصرية منتصف شهر ديسمبر بيع مستثمرون أجانب وعرب استثمارتهم فى أذون الخزانة قصيرة الأجل وتحويل جزء من استحقاقات أذون الخزانة إلى شراء سندات الخزانة للعائد الثابت أجل ٣ سنوات بالسوق الثانوية المصرية بنحو ٩٠ مليار جنيه بسعر فائدة ٢٦,٢٤٪ بسعر أعلى ٢٪ عن السعر المتداول عند ٢٤,٢١٪ فى آخر عطاء.

فى مارس الماضى عاد المستثمرون الأجانب مجددا إلى السوق المصرى للاستثمار فى أدوات الدين المحلية خاصة أذون الخزانة قصيرة الأجل من ٣ أشهر إلى سنة بعد قرار المركزى بتحرير سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية لتجارة العملة.

كشف البنك المركزى بالنيابة عن وزارة المالية من بيع سندات خزانة بأجل مختلفة بعائد ثابت ومتغير مسجلة خلال أول ١٠ أشهر من تحرير سعر الصرف نحو ٤٣٥ مليار جنيه بأكثر بنحو ٥٢٪ عن القيمة المستهدفة بنحو ٢٨٦ مليار جنيه،وفق بيانات أرشيفية على موقع البنك المركزي.

ومالت وزارة المالية إلى زيادة بيع سندات الخزانة الأجل ٣ سنوات للعائد الثابت التى استحوذت على ٨٨٪ من إجمالى العطاءات.

وسجل إجمالى مبيعات سندات الخزانة أجل ٣ سنوات بنحو ٣٨١ مليار جنيه بأكثر بنحو ٨٠٪ عن السيولة المستهدف جمعها بنحو ٢١١,٥ مليار جنيه، وفق بيانات أرشيفية على موقع المركز

### رهان خفض الفائدة يحفز الاستثمار فى السندات

وقال محمد عبد العال، عضو مجلس إدارة فى البنك المصرى الخليجي، إن تحول المستثمرين الأجانب إلى شراء سندات خزانة متوسطة الأجل بدلا من الأذون يأتى فى ظل توقعات بقرب المركزى بخفض سعر الفائدة فى الربع الأول من العام المقبل.

وأوضح عبد العال أن أسعار العائد المرتفعة على سندات الخزانة المصرية تحول أنظار المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار فى سندات الخزانة عن أذون الخزانة للحصول على ربحية مرتفعة على المدى الأطول قبل تحول المركزى المصرى إلى سياسة نقدية مرنة مع مطلع العام المقبل.

وكان البنك المركزى رفع سعر الفائدة ٨٪ خلال الربع الأول من العام الجارى منها ٦٪ دفعة واحدة فى مارس الماضى بهدف امتصاص الضغوط التضخمية الناجمة من تحرير سعر الصرف قبل أن يبقى عليها دون تغيير فى آخر ٥ اجتماعات عند مستوياتها المرتفعة ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض.

ويعقد المركزى المصرى ثامن وآخر اجتماع له فى العام الجارى يوم الخميس بعد المقبل لحسم سعر الفائدة على الإيداع والإقراض وسط توقعات محللين ومصرفيين بالإبقاء عليها دون تغيير حتى بداية العام المقبل.

وأضاف عبد العال أن المستثمرين الأجانب يعملون حاليا على إغلاق مراكزهم المستحقة من أذون الخزانة وإعادة فتح مراكز جديدة مجددا فى أدوات الدين المصرية.

### تحسن أداء الاقتصاد

وقال رئيس بنك فى أحد البنوك الخاصة، إن المستثمرين الأجانب بيراهنوا على قطع المركزى سعر الفائدة فى النصف الأول من ٢٠٢٥ وهو ما يفسر الإقبال على شراء سندات الخزانة عن أذون الخزانة.

ومسؤول خزانة ومعاملات دولية بأحد البنوك الحكومية قال إن تراجع معدل التضخم يزيد من توقعات خفض المركزى المصرى لسعر الفائدة بمعدل محدود مع أول اجتماع للجنة السياسة النقدية فى العام القادم وبالتالى بدء الأجانب يحولون استثماراتهم فى أدوات الدين إلى السندات طويلة الأجل.

وتوقع أن يكثف الأجانب استثماراتهم فى الفترة المقبلة فى السندات لضمان اكبر ربحية من الفائدة على المدى الطويل.

فيما يرى رئيس قطاع الخزانة بأحد البنوك الخاصة أن اتجاه الأجانب لشراء سندات خزانة بآجال ٣ سنوات فى السوق الثانوية يعطى مؤشر على رؤيتهم لجاذبية الاقتصاد المصرى ودلالة على الجدارة الاقتصادية للدولة على المدى المتوسط .

وأضاف أن استثمار الأجانب فى أدوات الدين الحكومية يتحدد وفقا لتوقعات أسعار الفائدة وبالتالى فإن اتجاههم للاستثمارات فى السندات آجال ثلاثة سنوات يشير إلى توقعاتهم باتجاه البنك المركزى المصرى إلى خفّض الفائدة اعتبارا من الربع الأول من العام القادم وهو ما يزيد الإقبال على الاستثمار فى الأدوات طويلة الأجل.

وفى ديسمبر ٢٠٢٤ شهد استحقاقات لمستثمرين أجانب فى أذون الخزانة وطلبات بتحويل جزء منها للخارج لتحقيق هامش ربح وإغلاق مراكزهم المالية مع نهاية العام الجارى وهو ما تسبب فى زيادة الضغوط على الجنيه ليقفز الدولار إلى مستوى قياسى قرب الـ٥١ جنيها لكل دولار.

قال محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهل للاستثمارات المالية إن المستثمرين الأجانب يرون أن الوقت الحالى الأنسب للاستثمار فى سندات الخزانة الأطول أجلا عن الأذون فى ظل ترجيحات بخفض المركزى للفائدة فى ٢٠٢٥.

وأوضح أن قرار المستثمر الأجنبى بالاستثمار فى أذون أو سندات الخزانة يخضع إلى دراسات وتحليلات، وإبرام عقود آجله مستقبلية لسعر الدولار«NDF» للتحوط من تقلبات العملة للحفاظ على ربحيتهم فى حال حدوث انخفاض للجنيه بأكثر من المتوقع.

خلال أول ٤ أشهر من المواجهة الرابعة من تحرير سعر الصرف جذبت مصر نحو ٢٣ مليار دولار استثمار أجنبى غير مباشر ليقفز إجمالى رصيد المحفظة إلى نحو ٣٦,٧١ مليار دولار بنهاية يونيو الماضي، وفق بيانات البنك لمركزي.

وأوضح نجلة أن المستثمرين الأجانب يلجأون لشراء سندات الخزانة بالسوق الثانوية بعد أن أصبح السوق الأولى مقصور على المتعاملين الرئيسيين البنوك والأفراد دون المؤسسات، وفق قرار سابق من العام الجاري.

## «بنك مصر» يحقق طفرة فى نمو قطاعات الأعمال العام الماضى

**كتب : ياسر جمعة**

أظهرت المؤشرات المالية لأداء أعمال البنك تحقيق طفرة فى معدلات نمو جميع قطاعات الأعمال تبعاً للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤؛ فقد بلغ إجمالى المركز المالى نحو ٣,٢٩٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٤ مقابل ٥١٢,٥ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو قارب ٢٩,١٪، وقفز رصيد صافى القروض المباشرة للعملاء بنسبة ٢١,٩٪ ليصل إلى ١,١١١ مليار جنيه مقابل ٩١٢ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٣ ، كما شهد رصيد ودائع العملاء نمواً بنسبة ٢١,٨٪ ليصل رصيدها إلى ٢,٢٨٤ مليار جنيه مقابل ١,٨٧٥ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٣.

ويعد بنك مصر من أكبر البنوك الوطنية الرائدة فى تمويل المشروعات الكبرى بمختلف القطاعات، وقد ارتفع رصيد محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة (مباشر وغير مباشر) فى يونيو ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٢٨,٦٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، كما ارتفع رصيد محفظة الصيرفة الإسلامية فى مجال ائتمان الشركات والقروض المشتركة فى يونيو ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٥٠٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

وقد استطاع بنك مصر بنهاية عام ٢٠٢٤ الانتهاء من ترتيب وتمويل والمشاركة فى العديد من العمليات التمويلية (نمطى – إسلامي) حيث قام البنك بإتمام عدد (٢٩) عملية تمويلية كبرى تبلغ قيمتها حوالى ٢١١,٨ مليار جنيه، وتبلغ حصة بنك مصر فى تلك العمليات ٦٩ مليار جنيه تقريباً وذلك فى العديد من القطاعات مثل: الاستثمار العقاري، الاتصالات، الكهرباء، البتروكيماويات، الأغذية، الغزل والنسيج، السيارات، المقاولات، والسياحة.

**إنفو جراف**

## مستوى قياسى لعائد الاستثمار فى أذون الخزانة المحلية

**كتبت- منال عمر:**

قفز متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة أجل ٣ أشهر خلال ٢٠٢٤ لتصل إلى رقم قياسى ٣١,٦٤٪ تحت ضغط طلب المستثمرين أسعار فائدة مرتفعة وحاجة وزارة المالية لسيولة لتمويل عجز الموازنة.

خلال النصف الثانى من ٢٠٢٤ عادت أسعار الفائدة على أذون الخزانة للارتفاع مجددا لتتجاوز مستوياتها القصوى التى وصلت لها فى مارس الماضى تزامنا مع تحرير سعر الصرف.

ويعود زيادة أسعار الفائدة على أذون الخزانة إلى آلية العرض والطلب وهى مدى حاجة وزارة المالية إلى جمع سيولة لتمويل عجز الموازنة وطلبات المستثمرين سيولة بمعدلات أسعار فائدة محددة.

وأذون الخزانة أحد أدوات وزارة المالية لتمويل عجز الموازنة وهى تشبه الأوراق المالية تخضع لأجال محددة وأسعار عائد يصرف مقدما.

ويتولى البنك المركزى المصرى بالنيابة عن وزارة المالية طرح أذون الخزانة يومى الخميس والأحد من كل أسبوع.

يرى محمود نجلة المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، أن زيادة سعر العائد على أذون الخزانة فى آخر عطاء ليست كبيرة حيث الزيادة جاءت تدريجيا.

وأضاف نجلة أن زيادة سعر العائد على أذون الخزانة يخضع إلى آلية العرض والطلب المتمثل فى تقديم المستثمرين سيولة بأسعار فائدة محددة واحتياجات المالية لتمويل نفقاتها ومدى قبولها بهذه الأسعار.

ووصف أحد المحللين الاقتصاديين، هذه الزيادة فى أسعار العائد على أذون الخزانة خطوة لتصحيح الأوضاع القائمة للقضاء على تشوه أسعار الفائدة بين أسعار أدوات الدين والأسعار المعلنة لدى البنك المركزي.

وأوضح المحلل الاقتصادى الذى فضل عدم ذكر اسمه أن رغم تخطى العائد على أذون الخزانة ٣١٪ فإنه لا يزال أقل من المستوى المفترض الوصول له عند ٣٤٪ قبل خصم الضريبة بحيث يقارب العائد المطبق الوديعة لدى المركزى المعفاة من الضرائب.

وسجل سعر العائد على الإقراض والخصم لدى البنك المركزى ٢٧,٧٥٪ فيما يبلغ سعر العائد على أذون الخزانة بعد خصم الضريبة ٢٠٪ من إجمالى العائد نحو ٢٤٪ أى يقل ٣,٧٥٪ عن سعر المركزى وهو ما يعد أمرا غير مقبول.

وأوضح المحلل الاقتصادى أن البنوك تفضل حاليا الاستثمار فى الوديعة الأسبوعية للعائد الثابت أكثر من أذون الخزانة لارتفاع العائد المقدم عليها، وهو ما دفع المالية إلى زيادة أسعار الفائدة.

أدى قرار البنك المركزى بتغيير آلية الوديعة الأسبوعية فى عطاء السوق المفتوح فى يوم الثلاثاء من كل أسبوع من نظام التخصيص إلى قبول كافة مستويات السيولة المقدمة من البنوك بسعر عائد ٢٧,٧٥٪ إلى اضطرار المالية إلى رفع الفائدة، وفق ما قاله أحد المحللين.

وتتقدم البنوك فى الوديعة الأسبوعية- التى تعد أحد أدوات المركزى لكبح التضخم- بفائض سيولة لديها يتجاوز تريليون جنيه فى بعض العطاءات.

كان البنك المركزى رفع سعر الفائدة ١٩٪ خلال آخر اجتماعين ونصف قبل أن يبقى عليها فى أخر ٤ اجتماعات عند مستوى ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض.

وقال محمد عبد العال الخبير المصرفى، إن زيادة أسعار الفائدة على أذون الخزانة يرجع إلى ضغط المستثمرين لطلب أسعار فائدة مرتفع.

وأوضح أن عطاءات أذون الخزانة لا ترتبط بقرارات المركزى حول سعر الفائدة فهى تخضع للعرض والطلب بين المستثمرين والمالية.

وأكد عبد العال أن أذون الخزانة تعد الأكثر طلبا بين الشركات والصناديق والأفراد وذلك لارتفاع عائدها وعدم وجود أى مخاطر بجانب صرف العائد مقدما.

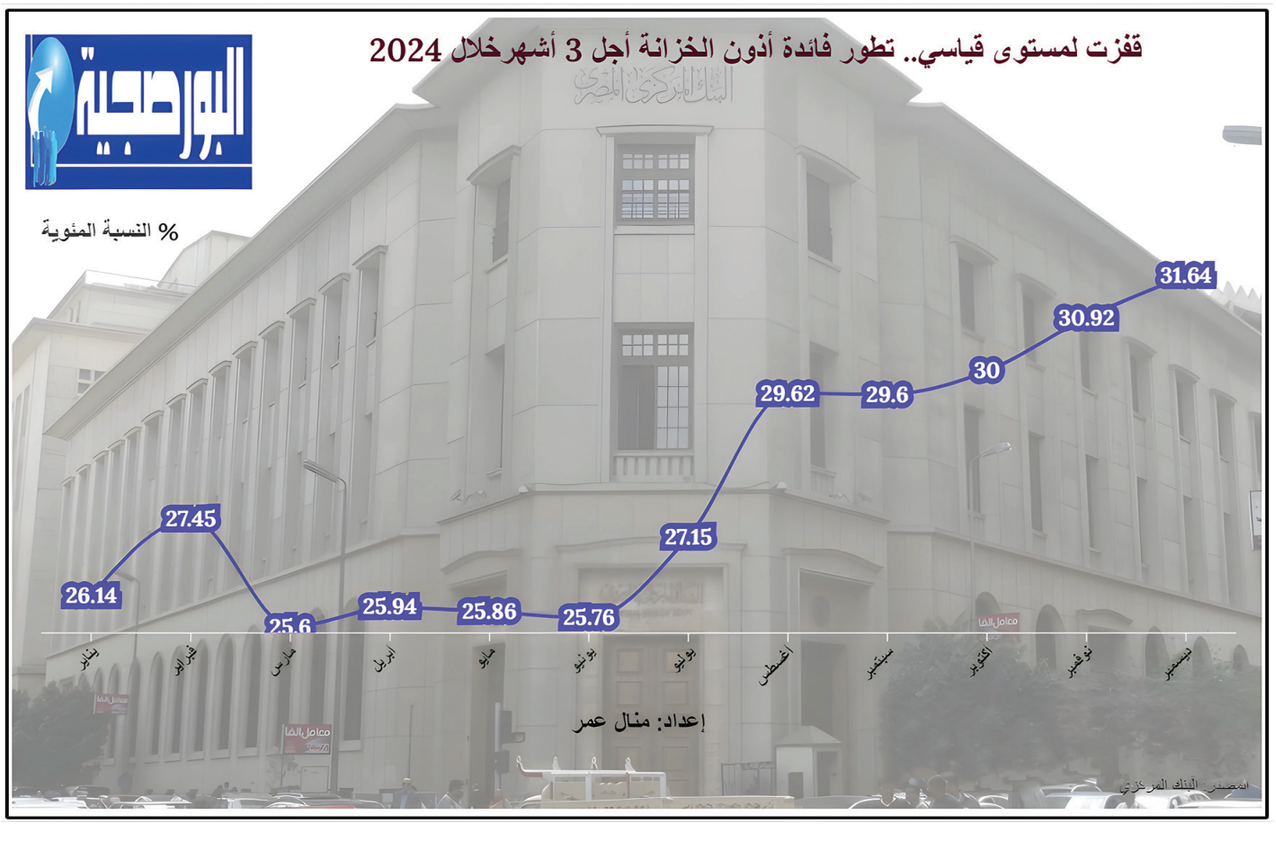

### تنبؤات إيجابية فى «الحسابات الفلكية» للمؤسسات الدولية..

# حظ الاقتصاد المصرى فى 2025.. «مال فى الطريق إليك»

## زيادة موارد السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والاستثمار المباشر

**كتبت- منال عمر:**

توالت مؤسسات التمويل الدولية بكشف النقاب عن توقعاتها المتفائلة لأداء الاقتصاد المصرى خلال ٢٠٢٥ بعد عبور مصر من أزمة اقتصادية وانفراجة تفاقم أزمة النقد الأجنبى التى امتدت على مدار عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

وبعد إعلان مصر حزمة من الإصلاحات الاقتصادية سارعت مؤسسات تمويل دولية عديدة بتعديل توقعاتها للاقتصاد المصرى فى ٢٠٢٥ على رأسها صندوق النقد الدولى ووكالتى فيتش وستاندرد آند بورز والبنك الدولى وجولدمان ساكس والأوربى لإعادة الإعمار والتنيمة وستاندرد تشارترد التى جاءت فى مجملها أكثر تفاؤلا حول معدلات النمو والتضخم والدولار.

فى مارس الماضى أعلنت مصر حزمة إصلاحات اقتصادية جريئة منها تحرير سعر الصرف للقضاء على السوق الموازية لتجارة العملة واستئناف قرض صندوق النقد الدولى وزيادته من ٥ مليار إلى ٨ مليار دولار.

لم تأتى هذه الإصلاحات إلا بعد أن وقعت مصر قبلها بشهر فى فبراير اتفاقية مع شركة أبو ظبى التنموية القابضة التابعة لحكومة الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار لتطوير مشروع رأس الحكمة المطل على البحر الأبيض المتوسط على مساحة ١٧٠ مليون متر مربع.

إتمام صفقة رأس الحكمة كانت بمثابة طوق نجاة لعبور مصر من أزمة اقتصادية طاحنة من نقص العملات الأجنبية وإزالة الضبابية عن مستقبل الاقتصاد المصرى وتخفيف حدة الدين الخارجى الأجنبى وتمكين المؤسسات المختلفة فى بناء نظرة أكثر وضوحا بناء عن المستجدات والأحداث الجديدة.

### تسارع النمو

توقع صندوق النقد الدولي، أن يسجل الاقتصاد المصرى معدل نمو ٤,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى الجارى الذى ينتهى فى يونيو ٢٠٢٥ بفضل الإجراءات الإصلاحية التى نفذتها الحكومة، على أن ينمو على المدى المتوسط إلى ٥٪.

كان تقرير صندوق النقد الدولى ربط تسارع نمو اقتصاد مصر إلى ٥٪ على المدى المتوسط بتنبؤات هدوء الأوضاع فى المنطقة وتراجع اضطرابات البحر الأحمر خلال النصف الأول من ٢٠٢٥.

ويعمل صندوق النقد الدولى على تمويل برنامج الإصلاح الاقتصادى بقرض بقيمة ٨ مليارات دولار ينتهى فى سبتمبر ٢٠٢٦.

كان معدل نمو الاقتصاد المصرى سجل انكماشا خلال العام المالى الماضى إلى ٢,٤٪ من ٣,٨٪ فى العام السابق يونيو ٢٠٢٣ بفعل التوترات الجيوسياسية بالمنطقة بسبب الصراع الإسرائيلى واضطرابات البحر الأحمر.

فيما توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتمانى أن يرتفع نمو الناتج المحلى الإجمالى لمصر إلى ٣,٧٪ فى السنة المالية ٢٠٢٥ بفضل تعزيز الثقة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والاستثمار المباشر الأجنبي.

وتوقعت وكالة ستاندر آند بوزر انتعاش الاقتصاد المصرى إلى ٤,٢٪ فى الفترة من ٢٠٢٥-٢٠٢٧، مدفوعًا بتعديل سعر الصرف وتخفيف أسعار الفائدة.

وأكدت أن موارد مصر من السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والاستثمار المباشر ستكون عوامل لتحسن الاقتصاد المصري.

رفع الأوربى لإعادة الإعمار توقعاته لنمو اقتصاد مصر على أساس عام ميلادي- يناير إلى ديسمبر- خلال العام المقبل ٢٠٢٥ بنسبة ٠,١٪ إلى ٤,٥٪ من ٤,٤٪، وفق التقرير.

أما نظرة البنك الدولى جاءت أقل تفاؤلا من المؤسسات السابقة حول نمو اقتصاد مصر بفعل التوترات الجيوسياسية بالمنطقة وتراجع إيرادات قناة السويس.

وخفض البنك الدولى توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلى للاقتصاد المصرى إلى ٣,٥٪ خلال العام المالى الحالى من ٤,٢٪ فى توقعات سابقة.

### تباطؤ التضخم

توقع صندوق النقد الدولى أن يقترب معدل التضخم العام فى مصر من ١٦٪ بحلول نهاية السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مع تراجع التأثيرات الأساسية لسنة

**توقعات بتعافى الجنيه مقابل الدولار مع دخول تدفقات نقد أجنبى**

**تفاؤل صندوق النقد بتباطؤ معدل التضخم وتحسن معدل النمو**

الأساس واستمرار البنك المركزى فى اتباع سياسة نقدية تشددية- أى تظل أسعار الفائدة مرتفعة.

فيما توقعت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتمانى تباطؤ معدل التضخم فى مصر إلى ١٢,٥٪ فى نهاية السنة المالية ٢٠٢٥، على أن يتراجع إلى ١٠,٦٪ فى يونيو ٢٠٢٦ بدعم تأثير سنة الأساس فى ظل التوقعات باستقرار سعر صرف العملة على نطاق واسع.

وتوقع جولدمان ساكس أحد البنوك الأمريكية العالمية تراجع معدل التضخم السنوى فى مصر إلى نحو ١٠٪ بنهاية ٢٠٢٥..

فيما رجحت كارلا سليم، الخبيرة الاقتصادية، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، لبنك ستاندرد تشارترد انخفاض معدل التضخم فى مصر إلى ٢٠٪ خلال العام القادم ٢٠٢٥ بفضل تحسن الأوضاع الاقتصادية، وكان المعدل السنوى للتضخم على مستوى مدن مصر تراجع إلى ٢٥,٥٪ فى نوفمبر من ٢٦,٥٪ فى سبتمبر.

وتوقع المركزى أن يسجل متوسط معدل التضخم ٢٦٪ بنهاية العام الجارى متخطيا المستهدف ٧٪ بزيادة أو أقل ٢٪ بفعل عدة أسباب منها تسارع التوترات الجيوسياسية بالمنطقة وأثار ضبط المالية العامة.

ووفق بيان سابق للمركزى ارتأت لجنة السياسة النقدية أنه من المناسب تمديد الأفق الزمنى لمستهدفات التضخم إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ عند ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط -أى بين ٥٪ إلى ٩٪- وذلك النظر إلى توقعات التضخم وتطوراته الشهرية.

### وفرة الدولار

تتفاءل مؤسسات التمويل الدولية باستمرار انفراجة أزمة النقد الأجنبى خلال العام المقبل مع استقبال مصر تدفقات من مؤسسات تمويل مختلفة وزيادة وتيرة تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وربطت المؤسسات نظرتها المتفاؤلة للجنيه مع استمرار مصر تنفيذ سياسة سعر صرف مرنة للجنيه مقابل الدولار وفق الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن تتلقى مصر فى الأيام الأولى من ٢٠٢٥ حزمة تمويلات بنحو ٦ مليارات دولار لدعم مسيرة الإصلاح الاقتصادى وتمكينه على سد احتياجاته ومواجهة التبعات السلبية بالمنطقة.

تضمن هذه التمويلات ١,٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولى بعد إقرار الموافقة النهائية من المجلس التنفيذى لصندوق النقد قريبا، وأكثر من مليار دولار من مفوضية الاتحاد الأوروبي، و٢ مليار دولار من بنوك إقليمية لتمويل الموازنة، وحزمة تمويلات من البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية.

وتوقعت ستاندرد آند بورز استمرار تدفق موارد مصر من السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والاستثمار المباشر التى ستكون عوامل لتحسن الاقتصاد المصري.

وكان البنك المركزى المصرى أعلن تسجيل تحويلات المصريين العاملين بالخارج ٤٥,٣٪ خلال أول ١٠ أشهر من العام الحالى ٢٠٢٤ (الفترة يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٤) لتصل إلى نحو ٢٣,٧ مليار دولار (مقابل نحو ١٦,٣ مليار دولار) بنفس الفترة من العام السابق.

وكانت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تلقت ضربة قاسية خلال عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بفعل انتشار السوق السوداء لتجارة العملة قبل إصلاحات ٦ مارس الماضي.

وتوقع صندوق النقد الدولى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنحو ٦٤٪ خلال السنوات الخمس المقبلة، لتصل إلى ٣٧,٩ مليار دولار فى عام ٢٠٢٩، وذلك وفق وثيقة المراجعة الثالثة للاقتصاد المصري.

وتوقعت مجموعة جولد مان ساكس، أن يرتفع الجنيه المصرى فى أوائل ٢٠٢٥ مع انحسار سلسلة من تدفقات المحافظ الموسمية- خروج المستثمرين الأجانب-، بعدما تخطى حاجز ٥١ جنيهاً أمام الدولار ليصل إلى مستوى قياسى منخفض مع عودة المستثمرين العام المقبل فى بناء محافظ جديدة للاستثمار فى الجنيه.

وتتوقع المؤسسات الدولية عودة الهدوء إلى منطقة البحر الأحمر خلال العام المقبل مع توقعات بانتهاء شن الحوثيين التابعة لليمن على سفن الشحن العالمية التى تسببت فى تراجع ٦٠٪ على أساس سنوى فى إيرادات قناة السويس خلال ٢٠٢٤ بفعل تحول أغلب السفن للعبور من رأس الرجاء تجنبا للهجمات.

---

**إنفو جراف**

### توقعات بتخفيف تدريجى من «المركزى» مع تراجع التضخم..

# «السياسة النقدية» ترفع شعار «المرونة» فى العام الجديد

**كتب: ياسر جمعه**

مع بداية عام ٢٠٢٥، يواجه الاقتصاد المصرى تحديات غير مسبوقة تلقى بظلالها على مساعى البلاد لتحقيق الاستقرار والنمو. فى ظل استمرار تراجع قيمة الجنيه المصرى وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، يبدو المشهد الاقتصادى أكثر تعقيداً، مما يضع السياسات النقدية الاقتصادية أمام اختبارات حاسمة.

تشير التوقعات إلى أن الجنيه المصرى قد يواصل تراجعه ليصل إلى مستوى ٥٤ جنيهاً مقابل الدولار خلال العام المقبل، مما يفاقم الضغوط التضخمية ويزيد من صعوبة ضبط الأسواق المالية.

وقد شهدت الأسابيع الاخيرة من ٢٠٢٤، انخفاضاً قياسياً للجنيه المصري، حيث لامس الدولار حاجز ٥١ جنيهاً، مما يعكس واقع مرونة سعر الصرف كجزء من التزامات الحكومة المصرية تجاه صندوق النقد الدولي، ورغم تأكيد رئيس الوزراء المصرى مصطفى مدبولى على أن حركة العملة فى حدود ٥٪ صعوداً وهبوطاً تعد طبيعية وفقاً لمعادلة العرض والطلب، إلا أن ذلك لم يخفف من حالة القلق فى الأوساط الاقتصادية حول استقرار العملة فى المرحلة المقبلة.

### أسعار الفائدة

شهدت أسعار الفائدة فى مصر خلال عام ٢٠٢٤ تغييرات جوهرية مع محاولات البنك المركزى المصرى للسيطرة على التضخم المرتفع، والحفاظ على جاذبية أدوات الدين المحلية، وجاءت هذه التحركات وسط توقعات بتغيير الاتجاه نحو سياسة تيسير نقدى خلال العام المقبل، بخفض متوقع لأسعار الفائدة يصل إلى ٦٪ على مدار عام ٢٠٢٥.

رفع الفائدة مرتين وتثبيت فى ٦ اجتماعات

اتخذ البنك المركزى المصرى قرارات برفع أسعار الفائدة مرتين خلال ٢٠٢٤، بإجمالى ٨٪، لمواجهة تداعيات التضخم ولتعزيز استقرار الاقتصاد، ففى فبراير ٢٠٢٤، رفع البنك المركزى المصرى أسعار الفائدة بمقدار ٢٪، وخلال اجتماع استثنائى فى مارس ٢٠٢٤، فاجأ المركزى القطاع المصرفى والمالى برفع الفائدة ٦٪ دفعة واحدة بالتزامن مع تبنى سياسة سعر الصرف المرن، بهدف تعزيز الثقة فى العملة المحلية.

ورغم ذلك، استقرت أسعار الفائدة عند مستوياتها المرتفعة خلال ستة اجتماعات متتالية للجنة السياسة النقدية، فى محاولة لمواصلة كبح التضخم والحفاظ على جاذبية أدوات الدين الحكومية.

وفى أخر اجتماعات العام، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى الخميس الماضي، الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى عند ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪، على الترتيب، كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪.

وتقرر خلال الاجتماع تمديد الأفق الزمنى لمعدلات التضخم المستهدفة إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) و٥٪ (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط على الترتيب، وذلك اتساقا مع التقدم التدريجى للبنك المركزى نحو اعتماد إطار متكامل لاستهداف التضخم.

وأرجع المركزى قرار التثبيت إلى أن معدلات التضخم المحققة لا تزال تتجاوز المستويات المستهدفة، لافتاً إلى أن المخاطر الصعودية لاتزال تحيط بمسار التضخم، بما فى ذلك اضطرابات التجارة العالمية والتأثير السلبى لأحوال الطقس على الإنتاج الزراعي.

### تعرف على متوسط أسعار الدولار خلال عام 2024

| يناير | فبراير | مارس | ابريل |
|---|---|---|---|
| 30.94 | 30.94 | 30.94 | 47.82 |

| مايو | يونيو | يوليو | اغسطس |
|---|---|---|---|
| 47.25 | 47.77 | 48.36 | 48.93 |

### توقعات ٢٠٢٥

يتوقع خبراء الاقتصاد أن يبدأ البنك المركزى المصرى بتخفيف سياسته النقدية تدريجيًا خلال ٢٠٢٥ مع تراجع معدلات التضخم وتحسن المؤشرات الاقتصادية، وقال محمد الاتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الاهلى المصري، أن أسعار الفائدة و التضخم ستنخفض بين ٣ لـ ٦٪ خلال عام ٢٠٢٥.

وأشار الإتربى إلى أن التضخم قد تم استهدافه، حيث انخفض إلى أقل من ٢٥٪ خلال ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه فى الانخفاض خلال العام المقبل، مما سيتيح تمويلات ميسرة للقطاع الخاص لدعم نمو الاقتصاد.

فى سياق متصل، توقع صندوق النقد الدولى فى تقريره حول آفاق الاقتصاد فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أن ينخفض التضخم فى مصر إلى ٢٤,١٪ بحلول عام ٢٠٢٥، مقارنةً بنسبة ٣٥,٢٪ المتوقعة لعام ٢٠٢٤.

وتوقع الخبير الاقتصادى اسلم عصام أن يشهد الربع الأول ٢٠٢٥ اتجاه البنك المركزى المصرى إلى خفض الفائدة بمقدار٢٪، واضاف انه بحلول النصف الثانى من العام ٢٠٢٥ سيبلغ اجمالى الخفض المتوقع نسبة ٦٪ على مدار العام.

### تراجع التضخم تدريجيًا

ووفقًا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، انخفض معدل التضخم السنوى إلى ٢٥,٥٪ فى نوفمبر ٢٠٢٤، مقارنة بـ٢٦,٥٪ فى أكتوبر، مما يعزز الآمال بمزيد من التراجع خلال الأشهر المقبلة. وعلى أساس شهري، سجلت الأسعار ارتفاعًا طفيفًا بنسبة ٠,٥٪ فى نوفمبر مقابل ١,١٪ فى أكتوبر.

تذبذب سعر الدولار مقابل الجنيه فى ٢٠٢٤

شهد عام ٢٠٢٤ حالة من التذبذب فى سعر الدولار مقابل الجنيه المصري، مما كان له تأثير كبير على الاقتصاد المحلى وقرارات البنك المركزى بشأن أسعار الفائدة. فى هذا التقرير، نستعرض تحركات سعر الدولار خلال العام، بالإضافة إلى التوقعات المنتظرة لسعر الصرف فى ٢٠٢٥.

### ارتفاع الدولار

أوضح باهر عبدالعزيز، الخبير المصرفى، أن الارتفاع الملحوظ فى سعر الدولار يعود إلى مجموعة من العوامل، أبرزها، نقص حاد فى العملات الأجنبية حيث أثر هذا النقص على قدرة السوق على تلبية الطلب المتزايد، ارتفاع أسعار السلع عالميًا وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، مما أدى إلى زيادة تكاليف الواردات، بالإضافة إلى الضغوط التضخمية المحلية التى ساهمت فى تفاقم الطلب على الدولار.

### توقعات سعر الدولار فى ٢٠٢٥

بالنسبة لتوقعات سعر الدولار فى المستقبل، أشار عبدالعزيز إلى صعوبة التنبؤ بدقة، لكن توقعات مؤسسة «فيتش سوليوشنز» تشير إلى أن سعر الدولار قد يتراوح بين ٥٠ و٥٥ جنيهًا خلال عام ٢٠٢٥. يستند هذا التوقع إلى عدة عوامل، منها، زيادة الالتزامات الخارجية لمصر، قوة الدولار فى الأسواق العالمية، سياسة سعر الصرف المرن التى يتبعها البنك المركزي، استحقاقات المستثمرين الأجانب، فاتورة الاستيراد، تقلبات سعر الدولار فى ٢٠٢٤

### مستويات جديدة مقابل الجنيه خلال النصف الأول..

# توقعات «برج الدولار» للسنة الجديدة

## سعر الصرف يتوقف على تحرك الاستثمار الأجنبى ودخول تدفقات جديدة للنقد

**كتبت- منال عمر:**

توقع مصرفيون ومحللون، أن يتراوح سعر الدولار بين الـ٥٠ جنيها و٥٥ جنيها خلال النصف الأول من العام المقبل بشرط توافر عوامل مساعدة لتدفق النقد الأجنبي.

وكسر سعر الدولار حاجز الـ٥١ جنيها لكل دولار خلال تعاملات البنوك قبل ختام عام ٢٠٢٤ لأول مرة فى تاريخه وسط زيادة الضغط على طلب الدولار قبل أن يتراجع تحت الـ٥١ لكن لا يزال فى أعلى مستوياته.

بداية من ديسمبر ٢٠٢٤ تسارعت وتيرة تراجع سعر الجنيه مقابل الدولار بعد أن قال الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء أن الدولار سيرتفع وينخفض بنحو ٤٪ و٥٪.

وتزامن الارتفاع مع استحقاق آجال استثمارات للأجانب فى أذون الخزانة المصرية وطلب تحويل جزءا منها إلى الخارج من الجنيه إلى دولار وهو ما أدى إلى ارتفاع الضغط على الدولار.

كما تترقب مصر موافقة المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولي- الذى يطالب مصر بالمضى قدما اتجاه مرونة سعر صرف الجنيه- بإقرار المراجعة الرابعة على برنامج الإصلاح الاقتصادى بما يمهد لها الإفراج عن ١,٣ مليار دولار من إجمالى القرض البالغ نحو ٨ مليارات دولار بعد موافقة خبراء الصندوق على المراجعة.

### الدولار بين ٥٠ و٥٢ جنيها

قال محمد عبد العال، الخبير المصرفي، أن تحديد حركة سعر الدولار مقابل الجنيه خلال النصف الأول من العام المقبل يتوقف على تدفقات النقد الأجنبى من العملة، وحجم الالتزامات الواقعة على مصر.

ورجح أن يتحرك سعر الدولار بين نطاقى ٥٠ و٥٢ جنيها خلال النصف الأول من العام القادم بشرط ثبات عوامل محددة.

وتتمثل هذه العوامل فى تحرك الاستثمار الأجنبى المباشر خطوة للأمام ودخول تدفقات جديدة، وعودة المستثمرين الأجانب للاستثمار فى أدوات الدين المحلية، واستقرار الأوضاع الجيوسياسية فى منطقة الشرق الأوسط، وفق عبد العال.

تترقب مصر استلام قروضا بأكثر من ٤ مليارات دولار خلال الأيام المقبلة من مؤسسات تمويلية دولية هى المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولى وبنوك إقليمية متعددة لتمكينها من سداد التزاماتها ودعم تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وفى مقابل هذه التدفقات من المتوقع أن تسدد مصر ممثلة فى البنك المركزى المصرى قروضا بنحو ٣٣,٤ مليار دولار خدمة دين «أقساط وفوائد قروض» خلال العام المالى الجارى الذى ينتهى فى يونيو المقبل، وفق ما أظهره تقرير الوضع الخارجى للاقتصاد المصري.

السوق لا يتحمل دولار فوق الـ٥٢ جنيها

وترى سهر الدماطى الخبيرة المصرفية، أن سعر الدولار سيكون بين نطاقى الـ٥٠ و٥٢ جنيها خلال النصف الأول من العام المقبل.

واستبعدت أن يتخطى سعر الدولار حاجز الـ٥٢ جنيها تجنبا لظلالة السلبية على زيادة معدل التضخم المستهدف من الدولة النزول به إلى مستوى إحادي.

وربطت توقعاتها بعدم تخطى الدولار ٥٠ و٥٢ جنيها صعودا وهبوطا مع ثبات العوامل الحالية وخاصة استقرار الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة.

وتوقعت مجموعة جولد مان ساكس، أن يرتفع الجنيه فى أوائل ٢٠٢٥ مع انحسار سلسلة من تدفقات المحافظ الموسمية- خروج المستثمرين الأجانب.

واتفقت مؤسسة فيتش سوليوشنز فى مذكرة بحثية لها مع رأى جولدمان ساكس فى تحسن الجنيه مقابل الدولار العام المقبل مع عودة الأجانب للاستمار فى أدوات الدين.

### ضغوط الالتزامات الخارجية

فيما ترى رامونا مبارك رئيسة الخدمات المصرفية والمالية فى فيتش سوليوشنز، أن تحركات سعر صرف الدولار مقابل الجنيه فى الوقت الراهن علامة جيدة تعكس الضغوط الراهنة بما يؤكد على نهج مصر باتباع سعر صرف مرن- كما تعهدت- على أن يعود الجنيه للتحسن مجددا بعد تراجع الضغوط على طلب العملة.

وأشارت إلى أن فيتش سوليوشنز تتوقع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بين ٥٠ و٥٥ جنيها خلال ٢٠٢٥ بفعل أكثر من عامل مؤثر منها زيادة الالتزامات الخارجية المستحقة على مصر، وقوة الدولار.

كانت مصر واجهت ضغوطا بسبب زيادة الالتزامات على مصر بنحو ١٤ مليار دولار منها قروض تم سدادها وأخرى تم تجديدها بما زاد من حدة الضغوط على صرف الجنيه مقابل الدولار.

وكان الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء قال فى وقت سابق أن مصر سددت خلال العام الجارى ديونا ضخمة بنحو ٣٨,٧ مليار دولار منها ٧ مليارات دولار تم سدادها فى شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٤.

إنفو جراف

## تحويلات المصريين تتدفق فى «شرايين البنوك»

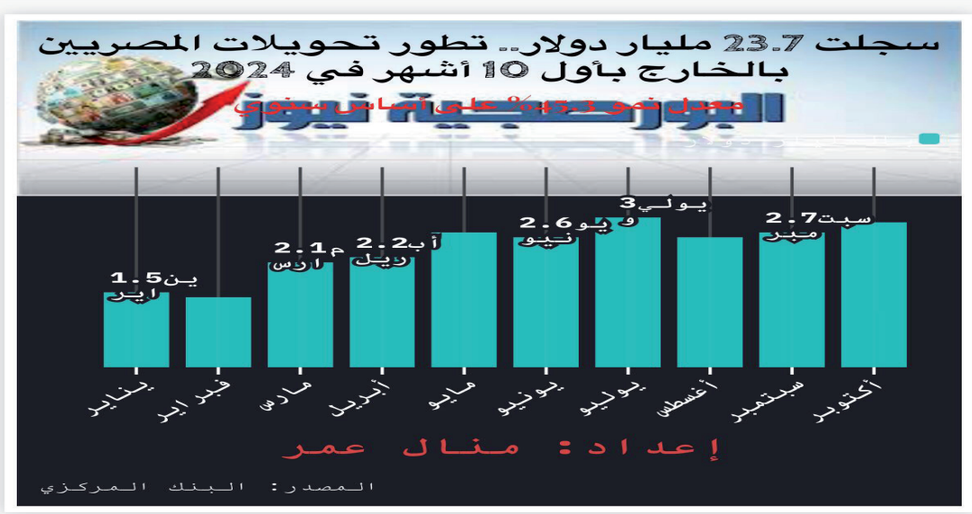


**كتبت- منال عمر:**

قفزت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنحو ٤٥,٣٪ خلال أول ١٠ أشهر من العام الجارى على أساس سنوى مسجلة نحو لتصل إلى نحو ٢٣,٧ مليار دولار (مقابل نحو ١٦,٣ مليار دولار) بنفس الفترة من العام السابق.

وتعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج من أهم الموارد الرسمية للنقد الأجنبى لمصر وتأتى فى المرتبة الثانية بعد حصيلة الصادرات وقبل حصيلة السياحة وإيرادات قناة السويس والاستثمار الأجنبى المباشر.

وعادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج للتدفق فى شرايينها الرسمية بالبنوك والصرافات بعد قرار البنك المركزى بتحرير سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية لتجارة العملة، لسد فجوة النقد الأجنبي.

وشهد شهر أكتوبر أكبر معدل للنمو لتحويلات المصريين العاملين بالخارج وسط ١٠ أشهر بمعدل ٦٨,٤٪ لتصل إلى نحو ٢,٩ مليار دولار (مقابل نحو ١,٧ مليار دولار خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٣).

كانت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تلقت ضربة قاسية خلال عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بفعل انتشار السوق السوداء لتجارة العملة قبل إصلاحات ٦ مارس الماضى وتدفق أموال رأس الحكمة البالغة ٣٥ مليار دولار.

وتراجعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٣١,١٪ خلال ٢٠٢٣ على أساس سنوى لتسجل نحو ١٩,٥٤ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٨,٣٤ مليار دولار فى ٢٠٢٢، وفق بيانات أداء ميزان المدفوعات المنشور على موقع البنك المركزى المصري.

تستهدف الحكومة المصرية زيادة نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ١٠٪ سنويا خلال ٦ سنوات قادمة لتصل إلى ٥٣ مليار جنيه فى ٢٠٣٠.

ولتحقيق هذا الهدف تخطط الحكومة لتأسيس شركات وصندوق استثمار لتعزيز فرص استثمار مدخرات المصريين العاملين بالخارج وجذب تدفقات من مستثمرين أجانب.

بحسب ما جاء فى وثيقة حديثة صادرة من مجلس الوزراء بعنوان: «أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصرى للفترة الرئاسية الجديدة ٢٠٢٤-٢٠٣٠» والتى سيتم طرحها للحوار المجتمعى قبل بدء تنفيذها.

زيادة حصيلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج تأتى ضمن موارد نقد أجنبى مستهدف جمعها تتجاوز ٣٠٠ مليار دولار من السياحة والصادرات وقناة السويس والاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة ٢٠٢٤-٢٠٢٣، بحسب الوثيقة الصادرة من مجلس الوزراء.

٤ مبادرات لنمو التحويلات خلال ٦ سنوات

- ستتبنّى الحكومة سياسات تتيح فتح أسواق عمل خارجية جديدة لنحو مليون مصرى فى مجالات يتزايد الطلب عليها، من ضمنها الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والتمريض، وذلك فى ضوء تقديرات تفيد بوجود فجوة بنحو ١٠٠ مليون فرصة عمل فى دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأميركية حتى ٢٠٤٠.
- طرح صندوق استثمارى برأس مال مليار دولار بوحدات قابلة للاكتتاب من قبل المصريين العاملين بالخارج للاستثمار فى محفظة من الأصول المملوكة للدولة عالية الجاذبية والعائد، فى ضوء استراتيجية تعظيم مواردها من النقد الأجنبي.
- تأسيس شركة لاستثمار مدخرات المصريين العاملين بالخارج برأس مال مليار دولار، للاستثمار فى عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية وفق المستهدفات القومية.
- تأسيس شركة لتصدير العقار- تأجير وتملك الوحدات السكنية- بالنقد الأجنبى للمستثمرين الأجانب والمصريين العاملين بالخارج بعائدات متوقعة ما بين ٢ إلى ٣ مليارات دولار وسيحصل المستفيدين الأجانب فى المقابل على إقامة لمدة ٥ سنوات (Green card).

إنفو جراف

## طفرة هائلة فى «احتياطى النقد الأجنبى»

**كتبت- منال عمر:**

ارتفع احتياطى النقد الأجنبى لمصر بنحو ١١,٧ مليار دولار خلال أول ١١ شهرا من ٢٠٢٤ ليسجل مستوى قياسيا عند ٤٦,٩٥ مليار دولار بنهاية نوفمبر الماضى بفضل تدفقات النقد الأجنبى من صفقة رأس الحكمة.

جاء نمو احتياطى النقد الأجنبى بعد تلقى مصر ٢٤ مليار دولار من أكبر صفقة استثمارية مع الإمارات بجانب تسوية ودائع إماراتية على مصر بقيمة ١١ مليار دولار، وهو العامل الرئيسى فى وصول احتياطى النقد الأجنبى إلى مستوى قياسي.

كان البنك المركزى قال فى وقت سابق، إن احتياطيات النقد الأجنبى الذى وصل إلى مستوى تاريخى بنهاية مايو الماضى تكفى لتغطية نحو ٨ أشهر من الواردات السلعية بما يؤمن احتياجات البلاد، تتجاوز بشكل كبير المستويات المتعارف عليها دوليا كمستويات آمنة، بما يدل على مدى إيجابية هذا الإنجاز.

ورجح صندوق النقد الدولي- الذى يدعم برنامج الإصلاح الاقتصادى بقرض بقيمة ٨ مليارات دولار- أن يواصل احتياطى النقد الأجنبى الارتفاع ليصل إلى ٦١,٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٢٨ – ٢٠٢٩- ويبدأ العام المالى فى مصر من أول يوليو.

ولدى البنك المركزى أولويات فى استخدام احتياطى النقد الأجنبى مع النظر إلى زيادة حجم الالتزامات الراهنة، منها سداد خدمة الدين على الدولة المتمثلة فى (فوائد وأقساط قروض) فى مواعيد استحقاقها التى تأخذ أولوية قصوى تجنبا لتعرض التصنيف الائتمانى للدولة للانخفاض.

ومن ضمن الأولويات سداد المستحقات على مصر للشركات الأجنبية لضمان استمرار تعاون الشريك الأجنبى فى التنقيب واستخراج الغاز، وكذلك تمويل استيراد القمح، وسداد المركزى قروضه الخارجية تأخذ أولوية.

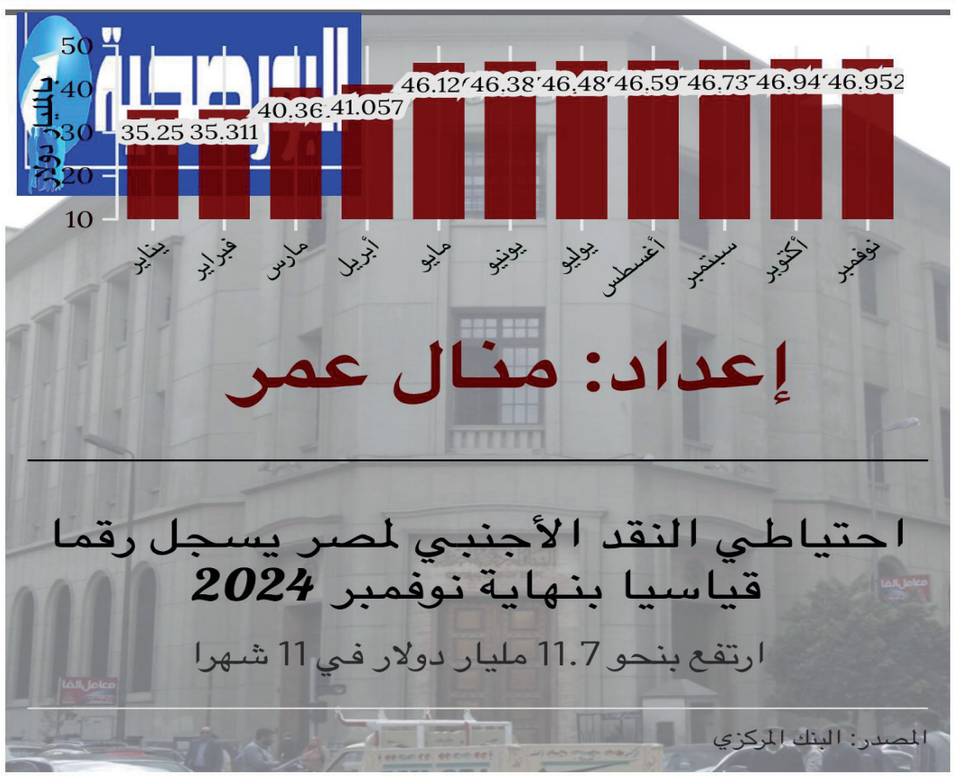

«أشرف القاضى» فى حوار مع «البورصجية»:

# 5 أولويات لـ«المصرف المتحد» خلال 2025

## طرح 30 % فى البورصة دفعة قوية للخطط المستقبلية للمصرف

## أطلقنا 20 خدمة جديدة عبر الانترنت فى 2024 ضمن إستراتيجية التحول الرقمى

**اجري الحوار : ياسر جمعة**

فى ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التى يشهدها العالم، ومع التحديات التى تواجه القطاع المصرفى محليًا ودوليًا، يبرز المصرف المتحد كنموذج ملهم للابتكار والاستدامة.

وتحت قيادة أشرف القاضي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب، نجح المصرف فى تحقيق قفزات نوعية خلال عام ٢٠٢٤، شملت تعزيز الخدمات الرقمية، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة الفعالة فى مبادرات التنمية المستدامة.

فى هذا الحوار، ترصد «البروصجية» رؤى «أشرف القاضي» حول أبرز الإنجازات والتحديات، ودوره فى دفع عجلة التحول الرقمى وتعزيز الشمول المالي. كما نتطرق إلى تفاصيل طرح ٣٠٪ من أسهم المصرف فى البورصة المصرية، وتأثيرها على خطط المصرف المستقبلية. حوار مليء بالرؤى والاستراتيجيات التى تجسد رؤية مصر ٢٠٣٠.

**** ما أبرز التحديات التى واجهت المصرف المتحد خلال عام ٢٠٢٤؟ وكيف تغلبتهم عليها؟**

عام ٢٠٢٤ كان مليئًا بالتحديات، سواء على المستوى الاقتصادى المحلى أو العالمي، مثل ارتفاع معدلات التضخم واضطراب أسواق المال، لكننا تمكنا من مواجهتها برؤية استراتيجية واضحة. اعتمدنا على تنويع منتجاتنا المصرفية، مثل إطلاق شهادات ادخار جديدة وبرامج تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تعزيز خدماتنا الرقمية. وهذه الجهود ساهمت فى تحقيق نتائج إيجابية، وأبرزها طرح ٣٠٪ من أسهم المصرف للتداول فى البورصة المصرية.

**** كيف ترى دور المصرف المتحد فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال ٢٠٢٤؟**

نولى اهتمامًا كبيرًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. فى ٢٠٢٤، قمنا بتقديم حلول تمويلية مبتكرة لدعم هذا القطاع، سواء من خلال التمويل المباشر أو برامج استشارية مثل مبادرة رواد النيل. كما قمنا بحل أزمة ٢٠ مصنعًا متعثرًا، وأعدناها للتشغيل. هذه الجهود تعكس التزامنا بدعم التنمية الشاملة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

**** ما أهم المبادرات القومية التى شارك فيها المصرف المتحد خلال العام الماضي؟**

شاركنا فى عدة مبادرات، أبرزها مبادرة الشمول المالي، حيث نظمنا حملات توعوية فى ٨ محافظات استهدفت المرأة والشباب وأصحاب الدخل المحدود. كما ساهمنا فى مبادرة «سكن لكل مواطن» بتمويل مشروعات الإسكان الاجتماعي، وشاركنا فى الحملة القومية للأمن السيبرانى لتعزيز وعى العملاء بمخاطر الاحتيال.

**** كيف أسهمت التحولات الرقمية فى تعزيز مكانة المصرف المتحد؟**

التحول الرقمى هو محور استراتيجيتنا، وخلال ٢٠٢٤ أطلقنا أكثر من ٢٠ خدمة جديدة عبر الإنترنت والموبايل البنكي. كما بدأنا بتفعيل شبكة المدفوعات اللحظية وإطلاق إصدار جديد من المحفظة الرقمية UB. هذه التحولات مكنتنا من تحسين تجربة العملاء وزيادة الكفاءة التشغيلية، فضلاً عن دعم أهداف الشمول المالي.

**** ماذا عن استثمارات دعم الممارسات الخضراء والتنمية المستدامة؟**

أطلقنا ٢٦ مبادرة ومشروعًا فى مجالات التمويل الأخضر والمسؤولية المجتمعية. كما استكملنا تجهيز مبنى المصرف بالعاصمة الإدارية باستثمارات تجاوزت ٢ مليار جنيه. هذه الخطوات تؤكد التزامنا بالتحول نحو اقتصاد صديق للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

> إطلاق 26 مبادرة ومشروعًا بمجالات التمويل الأخضر والمسؤولية المجتمعية

> 2 مليار جنيه حجم الاستثمار فى تجهيز مقر المصرف بالعاصمة الادارية

> النجاح فى حل أزمة 20 مصنعًا متعثرًا وإعادتها للتشغيل

**** ما تقييمك لتأثير طرح أسهم المصرف المتحد فى البورصة المصرية؟**

طرح ٣٠٪ من أسهمنا فى البورصة كان خطوة استراتيجية لتعزيز رأس المال وجذب استثمارات محلية وأجنبية. العملية تمت بسلاسة وعكست ثقة المستثمرين فى أداء المصرف وخططه المستقبلية. نرى أن هذا الطرح سيعزز الشفافية ويعطى دفعة قوية لمشروعاتنا القادمة.

**** ما خطط المصرف المتحد لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؟**

نسعى لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية، وفى ٢٠٢٤ طرحنا منتجات جديدة مثل شهادات الادخار الإسلامية والتمويل العقارى بصيغة الإجارة. كما أطلقنا برامج تمويل الشركات والشاحنات بصيغة المرابحة. خططنا تتضمن التوسع فى تقديم المزيد من الحلول المتوافقة مع الشريعة لتلبية احتياجات مختلف العملاء.

**** كيف يسهم المصرف المتحد فى تمكين المرأة ودعمها؟**

المرأة جزء لا يتجزأ من استراتيجيتنا، حيث تمثل ٣٠٪ من قيادات المصرف. نظمنا العديد من الفعاليات لدعم المرأة، مثل ورش العمل فى منتدى «لك»، وحملات التوعية بالشمول المالي، بالإضافة إلى دعم المشاريع النسائية الناشئة. نهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا لتحقيق التنمية المستدامة.

**** ما أولويات المصرف المتحد للعام ٢٠٢٥؟**

نتطلع إلى تعزيز خدماتنا الرقمية، توسيع قاعدة عملائنا، وزيادة استثماراتنا فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما سنواصل التركيز على الشمول المالى بدعم الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لمبنى المصرف بالعاصمة الإدارية الجديدة.

**** كيف يوازن المصرف المتحد بين تحقيق الأرباح والمسؤولية الاجتماعية؟**

نؤمن بأن النجاح الحقيقى يكمن فى الموازنة بين الجانبين. نحقق ذلك من خلال طرح منتجات مبتكرة تلبى احتياجات العملاء وتحقيق عوائد مستدامة، وفى الوقت نفسه نشارك فى مبادرات مجتمعية، مثل «حياة كريمة» ومبادرات التعليم والصحة. هذا النهج المتكامل هو سر تميز المصرف المتحد.

إنفو جراف

# 10 بنوك فى البورصة تحصد مكاسب أسعار الفائدة

**كتبت- منال عمر:**

قفزت أرباح ١٠ بنوك مدرجة فى بورصة مصر بنحو ٨٣,٥٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الجارى على أساس سنوى لتتجاوز ١٠٤ مليارات جنيه بدعم من زيادة أسعار الفائدة وتراجع قيمة العملة المصرية، بحسب القوائم المالية للبنوك.

تضم قائمة البنوك المقيدة ببورصة مصر: البنك التجارى الدولى مصر، وقطر الوطني، ومصرف أبوظبى الإسلامي، وكريدى أغريكول، والتعمير والإسكان، وفيصل الإسلامي، وقناة السويس، والبركة، والمصرى لتنمية الصادرات، والمصرى الخليجي.

زاد صافى الدخل من العائد للبنوك بعد خصم عبء تكلفة الفائدة على المدخرات من العائد المحقق للبنوك على القروض والإيرادات المشابهة بنحو ٦١٪ على أساس سنوى خلال أول ٩ أشهر من العام الجارى مسجلاً نحو ١٥٨,٥ مليار جنيه.

وكان البنك المركزى المصرى رفع سعر الفائدة ٨٠٠ نقطة أساس خلال الربع الأول من هذا العام ليصل العائد على «كوريدور» لدى المركزى إلى مستوى قياسى ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض.

ويرى محمد عبد العال، عضو مجلس إدارة البنك المصرى الخليجى أن «زيادة أسعار الفائدة تُعد العامل الأول والمجزى فى ارتفاع ربحية البنوك نتيجة زيادة هامش الربح من العائد على الأموال وسط انخفاض معدلات التعثر وزيادة كفاءة التشغيل، كما حققت البنوك ربحاً من زيادة أسعار الفائدة على الودائع الأسبوعية لدى المركزي، بجانب الاستثمار فى أذون الخزانة».

كان هشام عز العرب الرئيس التنفيذى للبنك التجارى الدولى قال فى تصريحات صحفية فى وقت سابق من هذا الشهر، أن نمو أرباح البنك التجارى الدولى مصر تعود إلى عوامل خارجية أبرزها تخفيض سعر الجنيه المصرى مقابل الدولار، والزيادة الكبيرة لأسعار الفائدة.

وقال ماجد فهمي، رئيس بنك التنمية الصناعية سابقا،إن جزءاً كبيراً من ربحية البنوك جاءت بدعم انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار، وكل البنوك التى لديها مكون دولارى بقاعدتها الرأسمالية حققت وفرة من انخفاض سعر الجنيه مقابل الدولار وهو ما ظهر على الربحية عند تحويل الدولار إلى ما يقابل الجنيه المصرى فى قوائمها المالية.

فى ٦ مارس ٢٠٢٤ لجأ البنك المركزى إلى تحرير سعر الصرف فى الموجة الرابعة خلال عامين بهدف القضاء على السوق الموازية، وسد فجوة النقد الأجنبي، واستئناف قرض صندوق النقد الدولى البالغ ٨ مليارات دولار، وفى نفس يوم تحرير سعر الصرف انخفض الجنيه ليقفز الدولار بنحو ٦٠٪.

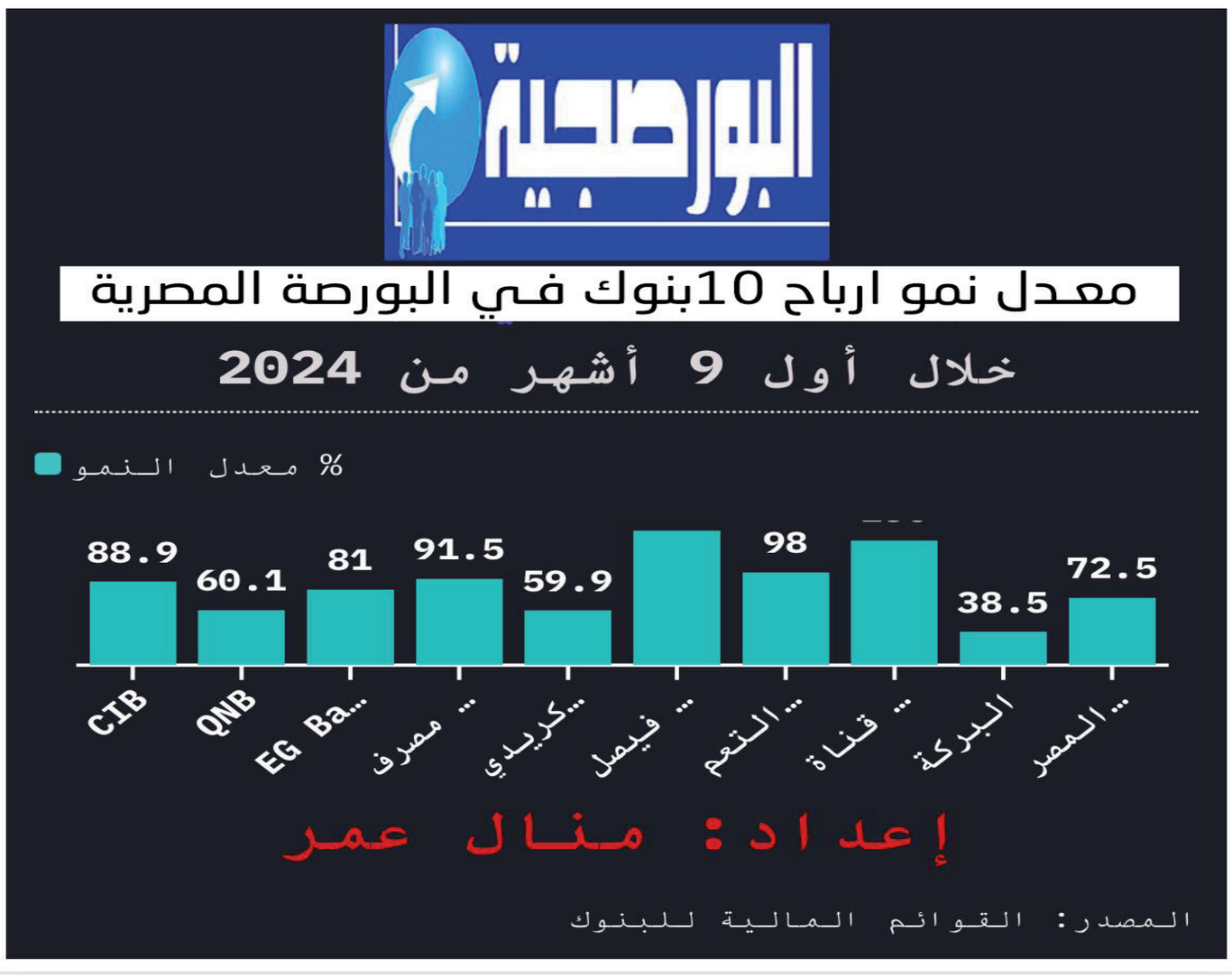

تعزز من إيرادات الدولار..

# 3 قطاعات مُبشَرة بتمويلات البنوك فى 2025

## التحوط من تمويل الأسمدة والأدوية بسبب زيادة احتمالات التعثر عن سداد مستحقاتهم

**كتبت- منال عمر:**

تسعى البنوك إلى التوسع فى تمويل ٣ قطاعات أساسية خلال ٢٠٢٥ التى تعزز من إيرادات الدولار وأخرى تتحوط منها تخوفا من التعثر، خاصة بعد انفراجة أزمة النقد الأجنبي، بحسب مصرفيون.

وتهدف البنوك المصرية إلى تمويل مشروعات التصنيع بمختلف قطاعاتها وعلى رأسها الصناعات الغذائية والزراعية، بجانب تأسيس إدارات وبرامج تمويلية متخصصة لتمويل المصدرين، والمشروعات الخضراء أو التى يطلق عليها المستدامة والصديقة للبيئة وفقا لما قالهعدد من المصرفيين .

فيما تتحوط البنوك من تمويل قطاع الأسمدة والأدوية بسبب زيادة احتمالات التعثر عن سداد مستحقاتهم للبنوك، وفق ما قاله مصرفيون.

وتراجعت حدة تفاقم النقد الأجنبى التى مرت بها خلال عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بعد تنفيذ مشروع صفقة رأس الحكمة بالتعاون مع الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار، وإجراء إصلاحات اقتصادية منها تحرير سعر الصرف بهدف القضاء على السوق الموازية للدولار وسد فجوة التمويل الخارجى واستئناف قرض صندوق النقد الدولى البالغ ٨ مليارات دولار.

وكان البنك المركزى المصرى رفع سعر الفائدة ٨٠٠ نقطة أساس خلال الربع الأول من هذا العام ليصل العائد على «كوريدور» لدى المركزى إلى مستوى قياسى ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض تزامنا مع تحرير سعر الصرف.

وقال عضو منتدب فى أحد البنوك الخاصة، إن البنك يركز خلال العام المقبل على تمويل كل ما لديه فرص تصدير، وكذلك تمويل صناعات إحلال المنتج المستورد بالمحلي.

وبحسب ما قاله رئيس البنك، فإن الصناعة تعد أولوية أولى لدى البنك سواء مشروعات صغيرة أو متوسطة أو كبرى سيتم تمويلها.

### تمويل الصناعة بكافة قطاعاتها

ويرى رئيس قطاع الائتمان فى أحد البنوك الخاصة، أن البنك يستهدف تمويل٣ قطاعات أساسية بعد وفرة النقد الأجنبى وقدرة القطاع الخاص على تحديد تكلفته فى ضوء استقرار السوق ومدخلات الإنتاج.

وتمثل القطاعات المستهدف تمويلها السياحة فى إطار المبادرة التى أطلقتها وزارة المالية لدعم القطاع بفائدة ميسرة والصناعة بكافة أنواعها سواء تصنيع محلى أو تصدير، والصادرات الزراعية.

ووفقا لآخر أرقام صادرة للبنك المركزى المصري، نمت محفظة القروض فى بنوك مصر بنحو ٥٢,٨٪ خلال النصف الأول من العام الجارى ليصل إجمالى رصيد المحفظة إلى نحو ٧,٢ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٤.

وكان البنك التجارى الدولي- أكبر بنك قطاع خاص فى مصر- أعلن أن رصيد محفظة القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء نمت بنسبة ٢٩,٣٪ فى أول ٩ أشهر من العام الجارى إلى نحو ٣٠٤ مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضى مقابل نحو ٢٣٤,٩٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

أما بنك QNB أعلن زيادة محفظة القروض والسلفيات ٢٤٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الجارى ليصل إجمالاً إلى ٣٣٢ مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضى بزيادة بنحو ٦٥ مليار جنيه عن ديسمبر ٢٠٢٣.

وبحسب رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار فى أحد البنوك الخليجية، فإن البنك يعتزم التوسع خلال العام المقبل فى تمويل مبادرة الصناعة فى ظل الحديث عن قرب إطلاق مبادرة جديدة تدعمها وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الصناعة والنقل، بالإضافة إلى زيادة التركيز على تمويل قطاع الصناعة والصادرات الزراعية.

وكان الملياردير نجيب ساويرس وجه نصيحة للمستثمرين بالاستثمار فى مصر فى القطاعات التى تكون إيرادتها بالدولار بهدف تجنب مخاطر تكلفة الفائدة المرتفعة ٣٠٪ على الجنيه ومعدل التضخم.

### تمويل المشروعات الخضراء

وقال مدير عام الائتمان بأحد البنوك الحكومية، إن مصرفة يمول كافة القطاعات الاقتصادية وفقا للملاءة المالية للعميل ومراعاة نسب التركيز الائتمانية مع منح أولوية لقطاعات التصدير والصناعات ذات الإيرادات بالعملة الأجنبية ومعدلات النمو المرتفعة.

وبحسب مسؤول ائتمان بأحد البنوك الخاصة فإن مصرفه لديه اهتمام بالتمويل الأخضر والاستدامة والمشروعات التى تهدف إلى خفض الانبعاثات الكربونية والاعتماد على الطاقة النظيفة، حيث يتم تمويلها من خلال برامج تمويل ممولة من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الأوروبى لإعادة الاعمار وبنك مؤسسة التمويل الدولية.

وأطلقت مصر استراتيجية المناخ حتى ٢٠٥٠، واستراتيجية التنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠، بهدف توجيه الاستثمارات لمشروعات التحول الأخضر، وتعزيز التعاون مع شركاء التنمية، بالإضافة إلى زيادة إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة لتصل إلى ٤٢٪ من مزيج الطاقة عام ٢٠٣٠، وفق ما قاله الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء المصرى فى وقت سابق.

وأطلقت مصر منصة وبرنامجاً وطنياً للمشروعات تحت اسم منصة «نوفي» التى تضم المشروعات ذات الأولوية للتنفيذ، بما فيها مشروعات المياه والطاقة، بجانب تنفيذ عمليات توسع فى مشروعات النقل المستدام فى المدن الرئيسية بدعم من عدد من شركاء التنمية.

### مشروعات تتحوط البنوك من تمويلها

تتحوط البنوك من تمويل قطاع الأدوية خلال الفترة المقبلة بسبب زيادة حالات التعثر عن السداد وصعوبة إعادة تسعير الأدوية مع كل ارتفاع لسعر الدولار إلا بعد موافقة الحكومة، وفق ما قاله مسؤلان فى قطاع الائتمان فى بنك خاص

وأوضح أن البنك يستبعد حاليا التركيز على تمويل الأدوية فى خطتها خلال ٢٠٢٥ إلا فى حالات قليلة للغاية ولكبار العملاء.

فيما قال مسؤولان فى قطاع ائتمان آخر، إن الأسمدة بالقطاع التجارى من القطاعات المستبعد تمويلها خلال العام المقبل بسبب زيادة حالات التعثر وارتفاع المخصص المالى لهذا القطاع تخوفا من التعثر بما يؤثر على ربحية البنوك.

---

بقيمة 679 مليون جنيه ..

# «التجارى الدولي» ينجح فى إتمام ثانى عملية توريق لشركة وان فاينانس

أعلن البنك التجارى الدولى مصر CIB -البنك الرائد فى القطاع الخاص فى مصر- إتمامه بنجاح الإصدار الثانى لسندات توريق لصالح شركة وان فاينانس، وهى شركة تمويل استهلاكي.

وأوضح البنك فى بيان له أنه قد تم تقسيم الإصدار إلى ثلاث شرائح بآجال استحقاق ١٢ و٢٤ و٣٦ شهرًا: الشريحة أ، والشريحة ب، والشريحة ج.

وحصلت السندات المصدرة على تصنيف ائتمانى متميز AA/A/P١ للشرائح الثلاثة من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتمانى وخدمة المستثمرين (ميريس).

ويأتى هذا الإصدار ضمن برنامج قيد احتياطى لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٣ مليارات جنيه، وقد تم تغطية الاكتتاب ١,٧ مرة من قبل العديد من البنوك.

وقال عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة التنفيذي: «يسعدنا أن نتعاون مع شركة وأن فاينانس، حيث تؤكد هذه الشراكة التزامنا بتقديم حلول مالية مُخصصة تتناسب مع متطلبات عملائنا المتغيرة. وإن دورنا كمستشارين ومنسقين لهذه الصفقة يعكس التزامنا بتقديم حلول مبتكرة تعزز الشراكات القوية وتدفع عجلة النمو.»

وقالت هبة عبد اللطيف، رئيس قطاع المؤسسات المالية فى البنك التجارى الدولي: «نحن سعداء بإتمام عملية التوريق الثانية لشركة وان فاينانس، وهو ما يُظهِر التنسيق السلس بين الأطراف المعنية». ويؤكد هذا الإصدار على ثقة المستثمرين فى قطاع المستهلكين فى مصر، حيث يُنظر إليه على أنه فرصة واعدة للمستثمرين والاقتصاد».



وقالت جيلان السجيني، رئيس مجموعة إدارة السندات والقروض المشتركة بالبنك التجارى الدولي، «نحن سعداء للغاية بالشراكة مع وان فاينانس مرة أخرى فى اتفاقية إقراض أكبر وأكثر شمولاً. ويفخر البنك التجارى الدولى بتسهيل إصدارها الأول لعملية التوريق فى عام ٢٠٢٣، مما يؤكد التزامنا بدعم نموها من خلال الإصدار الثاني».

وقد لعب البنك التجارى الدولى دورًا محوريًا فى هذه الصفقة، حيث قام بدور المستشار المالى ومدير ومُرتِب ومروج صفقة الإصدار، كما قام بدور الضامن المشارك للاكتتاب، علاوة على ذلك، اشتركت شركة CI Assets Management والمؤسسة العربية المصرفية (ABC) وشركة العربى الأفريقى لإدارة الاستثمارات (AAIM) فى هذا العرض.

كما عمل مكتب درينى وشركاه كمستشار قانونى للطرح، بينما عمل (مكتب بيكر تلى ومحمد هلال ووحيد عبد الغفار) بدور مراقب حسابات الإصدار.

---

إنفو جراف

# «رأس الحكمة» العقل المدبر لتسجيل ٤ أضعاف الاستثمار المباشر

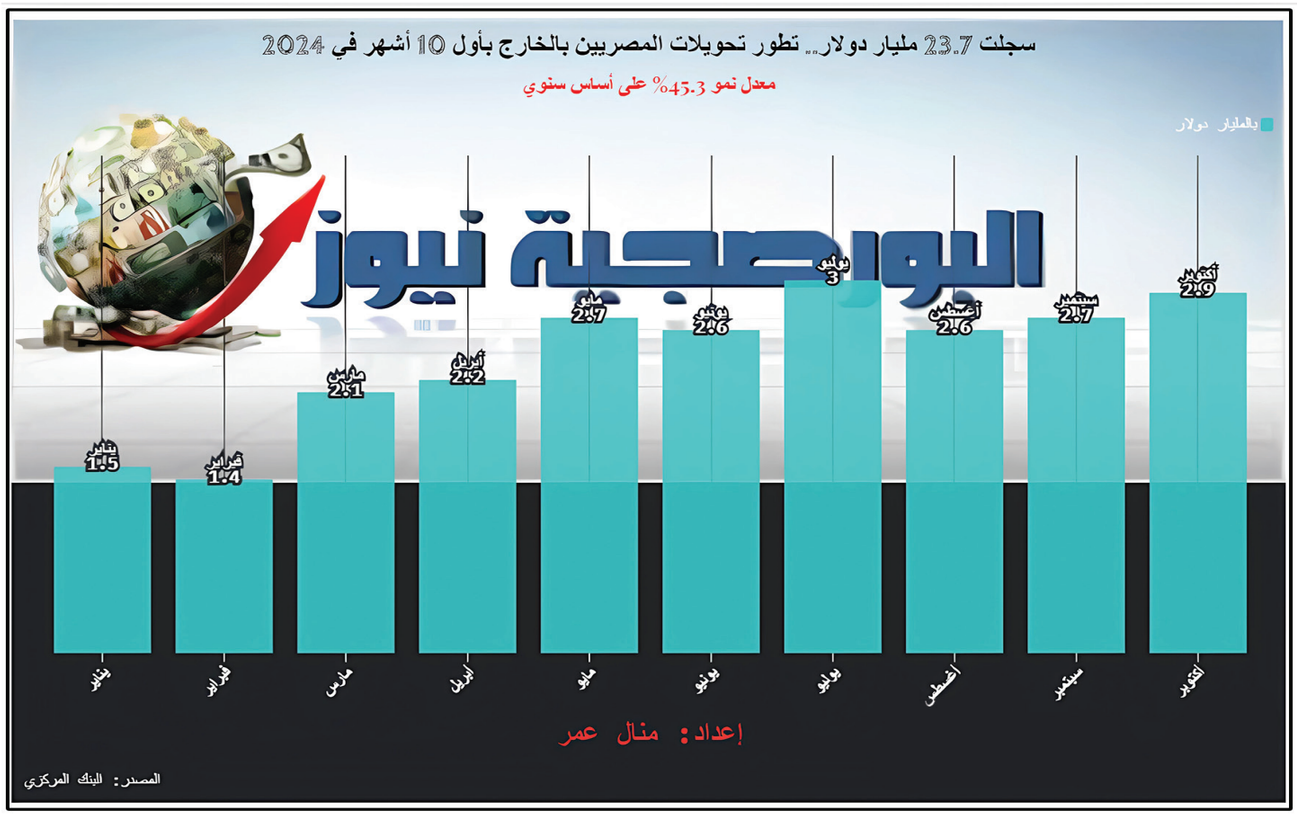


**كتبت- منال عمر:**

تلقت مصر أعلى حصيلة من تدفقات الاستثمار المباشر فى تاريخها خلال العام المالى الأخير المنتهى فى يونيو ٢٠٢٤، بدعم من أكبر مشروع فى تاريخ مصر لتطوير مدينة رأس الحكمة المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

وبحسب أداء ميزان المدفوعات الصادر للبنك المركزي، قفز إجمالى الاستثمار المباشر فى مصر خلال العام المالى ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بنحو ٤ أضعاف مسجلا نحو ٤٦,١ مليار دولار من ١٠,١ مليار دولار فى ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

كانت مصر وقعت فى فبراير الماضى مع شركة أبو ظبى التنموية القابضة التابعة لحكومة الإمارات على أكبر صفقة فى تاريخ مصر بقيمة ٣٥ مليار دولار لتطوير مشروع رأس الحكمة التى تمتد على مساحة ١٧٠ مليون متر مربع.

وتسلم البنك المركزى المصرى من شركة أبو ظبى التنموية القابضة ٢٤ مليار دولار خلال شهور فبراير ومارس ومايو، بجانب تسوية ودائع إماراتية مستحقة على مصر بقيمة ١١ مليار دولار.

ساهمت هذه الاستثمارات فى خروج مصر من أزمة تفاقم النقد الأجنبى التى عانت منها بعد خروج استثمار أجنبى غير مباشر فى أدوات الدين بنحو ٢٢ مليار دولار بفعل المخاوف من الحرب الروسية الأوكرانية.

لكن بعد تنفيذ مصر للاصلاحات الاقتصادية عادت الاستثمارات فى أدوات الدين مجددا بنحو ٢٣ مليار دولار فى أول ٤ أشهر من تحرير سعر الصرف مسجلة نمو ٣٦,٧١ مليار دولار بنهاية يونيو الماضي.

كما تلقى البنك المركزى أول ٣ شرائح من قرض صندوق النقد الدولى بنحو ١,٦٤ مليار دولارعلى دفعتين واحدة فى أبريل الماضى والأخرى فى أغسطس من إجمالى القرض البالغ ٨ مليارات دولار.

### ما أوجه صرف هذه القروض؟..

# 4 مليارات دولار جديدة تدعم الإصلاح الاقتصادى

**كتبت- منال عمر:**

تتسلم مصر قروضا جديدة بأكثر من ٤ مليارات دولار من مؤسسات تمويلية دولية متعددة لتمكينها من سداد التزاماتها ودعم تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى التى تعكف على تنفيذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

خلال العام الجارى تلقت مصر تدفقات ضخمة من النقد الأجنبى بنحو ٦٠ مليار دولار بفضل استثمارات صفقة رأس الحكمة والعودة إلى تحرير سعر الصرف فى مارس الماضى واستئناف قرض صندوق النقد الدولى بهدف دعم مصر فى الخروج من أزمة النقد الأجنبى وتنفيذ الإصلاحات.

وعلى رأس هذه التدفقات استثمارات تلقى مصر ٣٥ مليار دولار من مشروع رأس الحكمة البالغ تتضمن ٢٤ مليار دولار أموال سائلة و١١ مليار دولار تسوية ودائع إماراتية مستحقة على مصر فى استثمارات.

كما تلقى البنك المركزى نحو ١,٦٤ مليار دولار أول ٣ شرائح من قرض صندوق النقد الدولى على دفعتين واحدة فى أبريل الماضى والأخرى فى أغسطس من إجمالى القرض البالغ ٨ مليارات دولار.

وتلقت مصر تدفقات بنحو ٢٣ مليار دولار استثمار أجنبى غير مباشر فى أدوات الدين المصرى «أذون وسندات الخزانة» خلال أول ٤ أشهر من تحرير سعر الصرف ليصل إجمالى الرصيد إلى نحو ٣٦,٧١ مليار دولار بنهاية يونيو الماضي.

### قرض بمليار دولار

أقرت المفوضية الأوربية- الذراع التنفيذى للسياسات المالية للاتحاد الأوروبي- صرف قرضا بقيمة مليار يورو لمصر خلال الأيام المقبلة بعد استيفاء الشروط المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبى فى إطار المساعدة المالية الكلية الجارية.

وهذا التمويل يستهدف مساعدة مصر على تغطية جزء من احتياجاتها التمويلية للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وضمان الاستقرار الاقتصادى الكلي، مع دعم أجندة الإصلاح المحلية بالتزامن مع برنامج صندوق النقد الدولى الجاري.

وتأتى هذه الحزمة الأولى من التمويلات بعد أن انتهت المفوضية إلى أن مصر اتخذت تدابير لتعزيز مرونة الاقتصاد الكلى من خلال توحيد سعر الصرف وتحسين إدارتها المالية العامة، مع توسيع نطاق برنامجها للأمن الاجتماعي، وإحراز تقدما فى بيئة الأعمال والاستثمار، من خلال زيادة الشفافية بشأن شروط الاستثمار والاستيراد، وتعزيز دور هيئة المنافسة، وفق بيان المفوضية.

### شريحة رابعة من صندوق النقد الدولي

تقترب مصر وصندوق النقد الدولى من حسم المراجعة الرابعة على برنامج الإصلاح الاقتصادى لتلقى شريحة جديدة بنحو ١,٣ مليار دولار من إجمالى القرض المتفق عليه مع مصر.

وأكدت «جولى كوزاك» المتحدثة باسم صندوق النقد الدولى استمرار مناقشات المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر «بشكل افتراضي» للتوصل لاتفاق بشأن السياسات والإصلاحات التى يمكن أن تدعم استكمال المراجعة الرابعة.

كانت بعثة صندوق النقد الدولى زارت مصر الشهر الماضى لإجراء المراجعة الرابعة على برنامج الإصلاح لاقتصادى لصرف الشريحة الرابعة بعد التأكد من تنفيذ مصر السياسات الاقتصادية المتفق عليها.

ومن أهم السياسات التزام مصر بسعر صرف مرن يرتفع وينخفض وفق آلية العرض والطلب على العملة الأجنبية، وكذلك جدية الدولة فى التخارج من حصص مملوكة لها لصالح القطاع الخاص، وترشيد الدعن ووصوله إلى مستحقيه.

وبعد إعلان المركزى تحرير سعر الصرف فى مارس الماضى اختفت السوق السوداء لتجارة العملة ويتحرك الدولار صعودا وهبوطا دون تدخل من المركزي.

### ٢ مليار دولار لدعم الموازنة

وبعد موافقة مجلس النواب تتلقى مصر قروضا بنحو ٢ مليار دولار من بنوك إقليمية وخارجية بهدف دعم الموازنة العامة للدولة وتمكين مصر من سداد التزاماتها.

والبنوك المقرضة لمصر هى الإمارات دبى الوطنى كابيتال ليمتد، وستاندرد تشارترد وبنك الإمارات دبى الوطنى ش. م. ع، وآخرون.

وقال أحمد كجوك وزير المالية إن هذه القروض تأتى بشروط وتيسيرات مبسطة جدا مشيرا إلى أنه لا مانع إذا كانت هذه القروض بشروط ميسرة وأقل مما نسدده لتوفير الموارد -دون أن يكون هناك ضغطا فى السوق.

وأكد أن مصر سددت مستحقات عليها خلال العام الجارى أكثر من التمويلات التى حصلت عليها.

من المتوقع أن تسدد مصر ممثلة فى البنك المركزى المصرى قروضا بنحو ٣٣,٤ مليار دولار خدمة دين «أقساط وفوائد قروض» خلال العام المالى الجارى الذى ينتهى فى يونيو المقبل، وفق ما أظهره تقرير الوضع الخارجى للاقتصاد المصري.

بحسب تقرير الوضع الخارجى للاقتصاد المصري، سددت مصر خلال العام المالى الماضى المنتهى فى يونيو ٢٠٢٤ خدمة دين بنحو ٣٢,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٥,٤ مليار دولار فى العام المالى يونيو ٢٠٢٣، بزيادة ٢٩,٥٪ على أساس سنوى تحت ضغط زيادة أقساط القروض والفوائد بنحو ٧,٥ مليار دولار.

### حتى نهاية العام المالى فى يونيه 2025..

# 33.4 مليار دولار فاتورة مصر الخارجية

**كتبت- منال عمر:**

تعتزم مصر سداد التزامات خارجية ضخمة بنحو ٣٣,٤ مليار دولار خلال العام المالى الجارى الذى ينتهى فى يونيو ٢٠٢٥ بعد أن سددت نحو ٣٢,٩ مليار دولار العام المالى السابق ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وفق بيانات تقرير الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى الصادر للبنك المركزى المصري.

كان تقرير الوضع الخارجى للاقتصاد المصري، وتراجع إجمالى الودائع الخليجية متوسطة وطويلة الأجل لدى البنك المركزى إلى نحو ٩,٣ مليار دولار بنهاية يونيو الماضى من نحو ١٤,٩٥٢ مليار دولار فى مارس الماضي.

وبعد ثورة يونيو ٢٠١٣ سارعت السعودية والإمارات والكويت إلى الاحتفاظ بودائع بالدولار لدى البنك المركزى المصرى بهدف دعم الاقتصاد المصرى والعبور من الأزمة الاقتصادية.

### لماذا تراجعت الودائع الخليجية؟

أظهر التقرير الصادر عن البنك المركزى المصري، أن تراجع الودائع الخليجية جاء بعد أن سدت مصر ودائع إماراتية متوسطة وطويلة الأجل بقيمة ٥,٦٥٢ مليار دولار بنهاية يونيو الماضي.

وتتوزع الودائع الخليجية بين ٥,٣ مليار دولار للسعودية و٤ مليارات دولار للكويت بعد سداد الوديعة الإماراتية.

وفى فبراير ٢٠٢٤ أبرمت مصر اتفاقا مع دولة الإمارات بتطوير مدينة رأس الحكمة الواقع على البحر الأبيض المتوسط على مساحة ١٧٠ مليون متر بقيمة ٣٥ مليار دولار تتضمن مبادلة ١١ مليار دولار ودائع إماراتية مستحقة على مصر للاستثمارات.

فى مارس الماضى أظهر تقرير المركزى سداد مصر نحو ٦ مليارات دولار ودائع قصيرة الأجل لدولة الإمارات.

### الكويت تجدد وديعة لمصر

وبحسب تقرير الوضع الخارجى لمصر، جددت الكويت وديعة بقيمة مليارى دولار مستحقة على مصر لدى البنك المركزى المصرى لمدة عام تستحق فى أبريل ٢٠٢٥ بدلا من أبريل ٢٠٢٤

وتحتفظ دولة الكويت بودائع بقيمة ٤ مليارات لدى البنك المركزى المصرى تم تجديد شريحة منهما بمليارى دولار لمدة عام وشريحة أخرى بمليارى دولار تستحق فى سبتمبر الماضى لكن لم يوضح تقرير المركزى مدى تجديدها أو سدادها.

فيما يحين سداد أجل الودائع السعودية ٥,٣ مليار دولار لدى البنك المركزى المصرى فى أكتوبر ٢٠٢٦، وفق التقرير.

### مدفوعات الدين

ارتفعت خدمة مدفوعات الدين (أقساط وفوائد قروض) على مصر بنسبة ٢٩,٥٪ خلال العام المالى الماضى الذى انتهى فى يونيو ٢٠٢٤، يبدأ العام المالى فى مصر أول يوليو وينتهى آخر يونيو من العام التالي، وفق تقرير المركزي.

وبحسب التقرير الصادر على موقع البنك المركزي، أن مصر سددت ٣٢,٩ مليار دولار أقساط قروض وفوائد دين خلال العام المالى الماضى ٢٠٢٣-٢٠٢٤ مقارنة بنحو ٢٥,٤ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وأرجع التقرير ارتفاع تكلفة الدين على مصر خلال العام المالى الماضى الذى انتهى فى يونيو ٢٠٢٤، يبدأ العام المالى فى مصر أول يوليو وينتهى آخر يونيو من العام التالي، وفق تقرير المركزي.

وبحسب التقرير الصادر على موقع البنك المركزي، أن مصر سددت ٣٢,٩ مليار دولار أقساط قروض وفوائد دين خلال العام المالى الماضى ٢٠٢٣-٢٠٢٤ مقارنة بنحو ٢٥,٤ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وأرجع التقرير ارتفاع تكلفة الدين على مصر خلال العام المالى الماضى الذى انتهى فى يونيو ٢٠٢٤، يبدأ العام المالى فى مصر أول يوليو وينتهى آخر يونيو من العام التالي، وفق تقرير المركزي.

### الدين الخارجي

كان الدين الخارجى لمصر سجل تراجعا بنحو ١٥,١٤٩ مليار دولار بنسبة ٩,٩٪ خلال النصف الأول من ٢٠٢٤ - يناير إلى يونيو- مقارنة بنهاية ديسمبر الماضى مسجلا أكبر تراجع فى تاريخ المديونية الخارجية.

وبحسب بيانات البنك المركزى المصري، تراجع إجمالى الدين الخارجى إلى نحو ١٥٢,٨٨٥ مليار دولار بنهاية يونيو الماضى مقارنة بنحو ١٦٨,٠٣٤ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي.

وجاء هذا التراجع بعد إجراء مصر إصلاحات اقتصادية فى مارس الماضى وتوقيع أكبر صفقة استثمارية بقيمة ٣٥ مليار دولار لتطوير مدينة رأس الحكمة.

### مدفوعات متوقعة خلال العام المالى ٢٠٢٤-٢٠٢٥

يعتزم البنك المركزى المصرى سداد نحو ٣٣,٤ مليار دولار خدمة دين «أقساط وفوائد قروض» متوقعة خلال العام المالى الجارى الذى ينتهى فى يونيو المقبل، وفق ما أظهره تقرير الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى الصادر.

وخلال النصف الأول من العام المالى الجارى تسدد مصر نحو ١٩,٥٨٤ مليار دولار- يوليو إلى ديسمبر ٢٠٢٤- منها ١٥,٩٣٨ أقساط قروض و٣,٦٤٦ مليار دولار فوائد دين، وفق البيانات فى التقرير.

وفى النصف الثانى تسدد مصر نحو ١٣,٧٩٩ مليار- يناير إلى يونيو ٢٠٢٥- منها ١٠,٦٢٧ مليار دولار أقساط دين و٣,١٧٢ مليار دولار فوائد دين.

وتلتزم مصر بسداد كافة المستحقات الخارجية فى مواعيد استحقاق أجل قسط للقرض دون تأخير وفق ما أكده البنك المركزى فى وقت سابق.

### مدفوعات دين لصندوق النقد الدولي

سددت مصر نحو ٩٣١,٨٨٧ مليون دولار أقساط وفوائد قروض لصندوق النقد الدولى خلال شهر ديسمبر على ٥ أقساط ، وفق بيانات منشورة على موقع الصندوق.

ويأتى ذلك فى وقت تنتظر فيه مصر اعتماد الصندوق المراجعة الرابعة على برنامج الإصلاح الاقتصادى تمهيدا لاستلام دفعة جديدة بقيمة ١,٣ مليار دولار من إجمالى القرض الجديد البالغ ٨ مليارات دولار.

وما تم سداده خلال شهر ديسمبر يأتى من إجمالى مستحقات على مصر لصندوق النقد الدولى بنحو ٦ مليارات دولار خلال ٢٠٢٤ تم سدادها وفق موعد أجل كل قسط على مدار العام، وفق موقع الصندوق.

وقبل القرض القائم البالغ ٨ مليارات دولار حصلت مصر على قروض من صندوق النقد الدولى بنحو ٢٠ مليار دولار من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي.

وتوزعت هذه القروض بين حصول مصر ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولى لتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادى لتوحيد سعر الصرف والإنطلاق إلى سعر صرف مرن بداية من نوفمبر ٢٠١٦ وحتى سبتمبر ٢٠١٩.

وخلال فيروس كورونا وافق صندوق النقد الدولى على طلب مصر بالحصول على تمويل سريع بنحو ٢,٨ مليار دولار وتسهيل ائتمانى بنحو ٥,٢ مليار دولار لدعم مصر فى مواجهة فيروس «كوفيد ١٩».

**إنفو جراف**

# تراجع تاريخى فى الدين الخارجى خلال 2024

**كتبت- منال عمر:**

انخفض الدين الخارجى بنسبة ٧,١٪ خلال العام المالى الماضى المنتهى فى يونيو ٢٠٢٤ على أساس سنوى ليسجل انخفاضا بنحو ١١,٨ مليار دولار خلال آخر عام مالى ليبدأ فى تعديل مساره الصحيح وفق برنامج الإصلاح الاقتصادى المدعوم من صندوق النقد الدولى بقرض بقيمة ٨ مليارات دولار.

وتراجع إجمالى الدين الخارجى إلى ١٥٢,٩ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٢٣-٢٠٢٤ من ١٦٤,٧ مليار دولار بالعام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بدعم من تدفقات صفقة تطوير مشروع رأس الحكمة.

ويبدأ العام المالى فى مصر من أول يوليو وينتهى آخر يونيو من العام المقبل.

كانت مصر حصلت على ٣٥ مليار دولار من شركة أبو ظبى التنموية التابعة لحكومة الإمارات على دفعات من فبراير إلى مايو لتطوير مشروع رأس الحكمة على مساحة ١٧٠ مليون متر مربع.

وتضمنت الصفقة تسوية ودائع إماراتية مستحقة على مصر بقيمة ١١ مليار دولار، بما يعد العامل الرئيسى فى انخفاض الدين الخارجى لمصر.

وانعكست دولارات رأس الحكمة فى انخفاض الدين الخارجى لمصر بنحو ١٥,١٥ مليار دولار خلال أول ٦ أشهر من العام الجارى بعد أن وصل بنهاية ديسمبر الماضى إلى نحو ١٦٨ مليار دولار وهو مستوى تاريخى للدين قبل تراجعه.

## باقات متنوعة لاستثمار المدخرات بأسعار فائدة جاذبة..

# هدايا البنوك فى 2025

**كتبت- منال عمر:**

تتيح البنوك باقة متنوعة من أوعية الادخار بأسعار فائدة جاذبة لإغراء العملاء باستثمار مدخراتهم بطريقة آمنة ودون مخاطرة، مع بداية العام الجديد ٢٠٢٥.

ووصلت أسعار العائد خلال العام ٢٠٢٤ إلى مستوى قياسى بعد أن رفع البنك المركزى سعر الفائدة ٨٪ خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٤ ليصل إلى مستوى قياسى ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض.

ومن أهم أوعية الادخار التى تحظى بإقبال العملاء هى شهادات الادخار وأذون الخزانة وسندات الخزانة، والودائع وكل نوع منهم له شريحة العملاء المستهدفة.

وتتماشى هذه النوعية من المدخرات مع العملاء الموظفين أو الذين ليس لديهم خبرة للا ستثما ر أموالهم فى مصادر استثمارية أخرى وكذلك لتجنب المجازفة واحتمالات الخسارة.

### شهادات الادخار

تأتى شهادات الادخار ذات العائد الثابت على رأس اهتمامات العملاء خاصة من شريحة الموظفين وأصحاب المعاشات لحصولهم على سعر عائد مرتفع ودورية صرف منتظمة تساعدهم على سداد تكلفة المعيشة.

ويصرف بنكا الأهلى ومصر أسعار فائدة سنوية على شهادة أجل سنة بسعرى ٢٣,٥٪ للعائد الشهرى و٢٧٪ للعائد السنوى وهى تعد الأعلى على مستوى البنوك.

كما يقدم نفس البنكين الحكوميين- ذراعى البنك المركزى لتنفيذ سياسته النقدية- شهادة ادخار بعائد متدرج أجل ٣ سنوات يصل إلى ٣٠٪ فى السنة الأولى.

ولكن هذا النوع من الادخار لا يناسب العميل الذى يحتاج إلى سيولة طارئة حيث تحظر الشهادة كسرها واسترداد أصل الأموال إلا بعد مرور ٦ أشهر على شرائها.

### أذون الخزانة

أذون الخزانة تأتى فى الترتيب الثانى بعد الشهادات على مستوى العائد المرتفع دون أدنى مخاطرة، بعد أن اقترب العائد إلى نحو ٣٢٪ قبل خصم الضرائب.

وأذون الخزانة هى استثمار قصير الأجل يطرحها البنك المركزى بالنيابة عن وزارة المالية، وتتراوح آجال الأذون بين ٣ و٦ و٩ أشهر وسنة كحد أقصى ويتم صرف العائد مقدما من ثانى يوم شرائها من أحد البنوك التى يتعامل معها العميل.

ويحق للعميل استرداد أمواله أو جزءا منها فى أذون الخزانة من ثانى يوم ربطها لكن يتوقف ربح وخسارة العميل وفق العائد السائد فى وقتها.

### سندات الخزانة

تعد سندات الخزانة متوسطة وطويلة الأجل من الأسعار المميزة المقدمة لدى بنوك مصر وتمنح أسعار فائدة وصلت إلى نحو ٢٤,٢٥٪، فى آخر عطاء لها.

وتتراوح أجال أذون الخزانة بين سنة ونصف وعامين، و٣ سنوات و٥ سنوات إلى ١٥ عاما، وتتنوع بين العائد الثابت والمتغير المرتبط بسعر العائد لدى المركزي.

ويحق للعميل كسر السند واسترداده كلها أو جزءا منها من ثانى يوم شرائها وعرضها للبيع فى السوق الثانوية بالبورصة المصرية.

### الودائع قصيرة الأجل

تعد الودائع قصيرة الأجل من أحد أوعية الادخار المتاحة أمام العملاء الذين يحتاجون الحصول على عائد على مدخراتهم فى مدة قصيرة دون حبس السيولة لمدد طويلة.

وتتراوح آجال الاستثمار فى الودائع بين يوم وأسبوع وأسبوعين وشهر وشهرين إلى سنة بسعر عائد يتباين من أجل إلى آخر، ويصرف العائد بنهاية مدتها.

ويتوقف اختيار العميل لأى أجل وديعة وفق مدى احتياجه لمعدلات السيولة ويمكن للعميل استرداد أمواله أو جزءا منها من ثانى يوم شرائها دون الحصول على عائد بسبب كسرها قبل انتهاء آجالها.

### شهادات بالدولار

لا تزال بنوك الأهلى ومصر والتجارى الدولى تتصدر قائمة البنوك فى طرح شهادات ادخار للعائد الثابت بالدولار بسعر عائد مرتفع وهو ما يساهم فى جذب بعض العملاء الذين لديهم مدخرات بالدولار

ويقدم بنكا الأهلى مصر سعر عائد ٨,٥٪ سنويا على شهادة ثلاثاية بالدولار يصرف العائد مقدما بالمعادل من الدولار للجنيه المصري.

كما يقدم نفس البنكين شهادة أجل ٣ سنوات بسعر عائد ٦,٥٪ سنويا ويصرف العائد بشكل ربع سنوي.

فيما يطرح البنك التجارى الدولى شهادة ثلاثية بالدولار بسعر عائد ٤,٧٥٪ سنويا ويصرف العائد شهريا.

وخفض الاحتياطى الفيدرالي- البنك المركزى الأمريكي- سعر الفائدة ٠,٢٥٪ فى اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح وذلك للمرة الثالثة على التوالى خلال ٢٠٢٤ منتصف شهر ديسمبر مسجلة ٤,٢٥٪ و٤,٥٪.


AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
5 -1-2025
NO.347
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia



البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

NBE AWARDS
2024

احذر
لا تشارك بياناتك أو ارقامك السرية مع أحد
تطبق الشروط و الأحكام

الرقم الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٢٠٠

ودائع فليكس من بنك مصر
مرونة الإدخـــار بأعلـى عائـد

وديعة فليكس لمدة 6 شهور
وديعة فليكس لمدة 9 شهور

تقدر تقدم على الوديعة من خلال BM Online الموبايل البنكي

*تطبق الشروط والاحكام

22%
عائد سنوي يصرف عند الاستحقاق

21%
عائد سنوي يصرف شهريا

الرقم الضريبي: 316-005-200

وديعة فليكس لمدة 6 شهور
- تصدر الوديعة للأفراد الطبيعيين من المصريين او الأجانب
- مدة الوديعة 6 شهور
- الحد الأدنى للإصدار 50,000 جنيه مصري
- يصرف العائد عند الاستحقاق
- يمكن الشراء من أي فرع من فروع البنك النمطية أو من خلال الإنترنت والموبايل البنكي BM Online

وديعة فليكس لمدة 9 شهور
- تصدر الوديعة للأفراد الطبيعيين من المصريين او الأجانب
- مدة الوديعة 9 شهور
- الحد الأدنى للإصدار 50,000 جنيه مصري
- يصرف العائد شهرياً
- يمكن الشراء من أي فرع من فروع البنك النمطية أو من خلال الإنترنت والموبايل البنكي BM Online

يمكن استرداد قيمة الوديعة في أي وقت
وفقاً لقواعد الاسترداد المطبقة

للمزيد من المعلومات برجاء مسح رمز الاستجابة السريع QR Code

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com